

روسيا في الشرق الأوسط: سياسة في امتحان(*)

في الأساسيات:

تعتبر روسيا لاعباً قديماً في الشرق الأوسط. ومسألة العلاقة معها شغلت بال القيادة والشعب في إسرائيل على طول السنين. العلاقات بين الدولتين شهدت صعوداً ونزولاً - فالاتحاد السوفياتي أيد إقامة دولة إسرائيل؛ لكنّه مع مرور الوقت وقف إلى جانب أعدائها. وبعد انهياره، توقّف عن التدخل في الشرق الأوسط. وبعد عشر سنوات، أعادت روسيا التدخل من جديد.

توجد أمور كثيرة اجتمعت لتجعل من الشرق الأوسط منطقة حيوية بالنسبة لروسيا. فسياستها في المنطقة، في الماضي والحاضر، كانت ولا تزال نتيجة التنافس ما بينها وبين الغرب، ولا سيّما الولايات المتحدة الأمريكية. موارد الشرق الأوسط، وكون عددٍ من دول المنطقة زبائن أساسيين للصادرات الأمنية الروسية؛ وكونها أيضاً عوامل كبحٍ بوجه انزلاق الإسلام الراديكالي إلى أراضيها، حافظت على أهمية المنطقة لروسيا، وجعلت من نفوذها فيها مسألة مبدئية من ناحية مكانتها الدولية. وكجزءٍ من الجهد الذي تبذله روسيا لتشكيل منظومة حلفاء لها في المنطقة، تشكّل قاعدة ارتكازية لمكانتها فيها في إطار التنافس مع الولايات المتحدة، تحوّلت روسيا إلى حارس البوابة للنظام الإيراني الذي يسعى لإنجاز مشروعه النووي، والنظام السوري الذي يواجه خطر ثورة داخلية.

أحداث "الربيع العربي" التي تفشّت في الشرق الأوسط عام ٢٠١١، أوجدت واقعاً إقليمياً جديداً له تداعياته المعقّدة على المنطقة والساحة الدولية. النتيجة هي أنه بعد سنوات من عودة روسيا للمركز في المنطقة وإعادته اكتساب إنجازات لا بأس بها لناحية علاقاتها مع دول المنطقة، فإنها وصلت إلى مفترق طرق فيما يتعلق بسياستها فيها. وروسيا كسائر الجهات الدولية، فوجئت من التحوّلات الإقليمية التي كبّدتها خسارة ثروات بالغة الأهمية. وعلى الأثر نجد أنها عملت لاحتواء وحصر الأضرار وتوظيف الجهد الحثيث لتحديد مراكز النفوذ وفتح علاقات متجدّرة فيها. هذا المسار شهد احتكاكاتٍ مع دول في المنطقة ومع خصوم في الساحة الدولية.

إزاء تشكّل الواقع الجديد، نشهد مؤشرات لتغيّرات حقيقية في سياسة روسيا الشرق أوسطية، من بينها تزايد الأهمية والوزن الخاصّ بإسرائيل حالياً، من منطلق الافتراض بأن تعزيز التعاون معها سوف يُسهم في خدمة المصالح الروسية في المنطقة.

مدخل

إن محاولة استكشاف طبيعة السياسة الخارجية الروسية هي بمثابة تحدٍ - تحدٍ لناحية فهم دوافع القيادة الروسية وترجمتها إلى مسارات لخدمة الأهداف التي حدّتها بنفسها. إن طريقة تصرّف روسيا في الساحة

(*) تسفي ماغين؛ معهد دراسات الأمن القومي (الإسرائيلي)، حزيران/يونيو ٢٠١٢.

الدولية، التي ليست واضحة دائماً للمتأمل فيها بعيون غربية، إنما تنطوي على تطبيق الإستراتيجية التي بلورتها وفقاً لتقديرها لأفضلياتها ونظرتها إلى العالم، والتي تتحكّم بتصرّف قياداتها. في مطلع القرن الـ ٢١ ، حدّدت الإدارة الروسية أهداف روسيا الاستراتيجية الحالية في أنها تريد أن توقّر لها (لروسيا) مكانة الدولة العالمية العظمى. وهذا من منطلق الافتراض بأنه على ضوء الضرورات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تواجهها في الوقت الحاضر، فإن اتباع أيّ طريق آخر إنما سوف يؤدي إلى إضعافها؛ بل وربما إلى تفكّكها. هذا المفهوم تمّت صياغته إثر انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً، ومن خلال تغيير مفهوم سلفه في المنصب بوريس يلتسين الذي عمل منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بين (١٩٩١-١٩٩٩) من أجل إقامة دولة ديمقراطية على النمط الغربي. العقد الأول من عهد ما بعد الاتحاد السوفياتي خلف روسيا أمام منظومة اجتماعية واقتصادية غير مستقرّة؛ كما وخلف دولة ذات مكانة دولية ضعيفة. عملياً، روسيا لم تنجح في ملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفياتي وراءه في الساحة الدولية، وبالتالي وجدت نفسها على الهامش. والواقع أنه أثناء ولاية الرئيس فلاديمير بوتين الأولى (٢٠٠٠-٢٠٠٨) ، كما هي الحال أيضاً أيام ولاية ميديفيد (٢٠٠٨-٢٠١٢) الذي واصل طريق سلفه - قائده، حصل تغيير جوهري في السياسة الروسية الخارجية. سياسة بوتين وميديفيد سعت إلى أن تعيد لروسيا هالتها وهيبتها كدولة عظمى تشارك في صياغة النظام العالمي؛ وقد تمكّنت روسيا بواسطة هذه السياسة من أن تغيّر صورتها. وعلى الرّغم من أن جهودها المبذولة للوصول إلى مكانة مرموقة حاسمة لم تؤت أكلها بعد حسبما هو مأمول، إلاّ أنه لا يمكن إنكار موقعها ودورها كلاعبيّ دولي مهم.

من أجل إحراز هذا الهدف، تمّت صياغة سياسة خارجية تتّسم بمقاربة مزدوجة القيم إزاء القضايا الدولية المختلفة، مع القيام بمضارياتٍ على صعيد إدارة علاقاتها الخارجية. هذه السياسة تقوم على استغلال أوضاع عدم الاستقرار في العديد من الأماكن في العالم. وعلى أساس قاعدة "فرّق تسد"، تتاور روسيا على اللاعبين المحليين؛ وبواسطة الاحتكاك بالمنافسين العالميين، عبر الاستفزاز والتحدّي غير المصحوبين في الأغلب بقدرة حقيقية، نجدها تحاول إزاحة هؤلاء المنافسين وتهميشهم في مختلف المجالات. ومن أجل التوضع في مكانة لاعب أساسي، عرفت روسيا كيف تستغلّ الوسائل والأفضليات النسبية المتوفرة لديها، بما في ذلك ترسانتها النووية - التي تساوي في الواقع وعملياً ترسانة الولايات المتحدة، وعضويتها في مجلس الأمن، ومشاركتها في المؤتمرات الدولية، مثل مشاركتها في اللجنة الرباعية "كوارتيت" - التي شكّلت في مدريد عام ٢٠٠١ من أجل دفع المسار السياسي في الشرق الأوسط إلى الأمام.

هذا التصرّف لم يأت من فراغ؛ بل تمّ استنساخه من أيام الاتحاد السوفياتي (خروتشوف مثلاً، تصرّف بهذه الطريقة، عبر خوض الأزمات وإطلاق التهديدات غير المرفقة بالقدرة العملية، مثلما حصل أثناء حرب سيناء عام ١٩٥٦ وأثناء أزمة الصواريخ في كوبا).

ومن المناطق التي تسعى روسيا إلى تعزيز مواقعها فيها يبرز الشرق الأوسط بشكل خاصّ في أهميته. فهذه المنطقة تُعتبر في نظر روسيا ذات قيمة وأهمية جيوسياسية تلنقي فيها المصالح الإقليمية والدولية؛

وبالتالي هي منطقة تنافس وصراع دولي - على كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية. وهذه المعطيات تجعل من هذه المنطقة مركزاً للتهديد المحتمل على أمن روسيا القومي. خلال السنوات الأخيرة، تمكنت روسيا من إنجاز قسم من أهدافها الشرق أوسطية، وذلك بفضل تكييف سياستها مع الواقع المتغير في المنطقة، وعبر تطبيق شروط لعبة المناورة بين المعسكرات. إنه من طبيعة الأمور ربما أن تتضارب المصالح الروسية في الشرق الأوسط مع مصالح كلٍ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي تشكل أيضاً مصدراً للاحتكاك والمواجهة المحتملة مع الصين. يُضاف إلى ذلك أنه حتى اندلاع الثورة التي جلبها "الربيع العربي"، ارتكزت الاستراتيجية الروسية في المنطقة على التقدير بأن مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط آخذة في التراجع والضعف. كذلك، فإن الطريق المسدود في المسار السياسي الإسرائيلي العربي عموماً والإسرائيلي الفلسطيني خصوصاً، إنما يعبر بوضوح عن هذا الاتجاه؛ وهذا التقدير تمت ترجمته من قبل روسيا ببذل جهدٍ متزايدٍ لتنحية الولايات المتحدة من المنطقة، على أمل احتلال مكانها كلاعبٍ أساسي. وتطبيق هذا المفهوم ارتكز على تطوير منظومات تعاون مع لاعبين متعدّدين، حتى من الخصوم المنافسين أحياناً. والمثال البارز على ذلك هو عقد العلاقات الوطيدة مع المعسكر الراديكالي في المنطقة الذي لعب دور الشريك الأساسي في دعم التوجّه المعادي للغرب، وهذا في مقابل انضمام روسيا بشكل حثيث إلى الجهود المبذولة سياسياً في المنطقة ومشاركتها في الأطر الدولية المختلفة التي تحاول تحريك المسار السياسي بين إسرائيل وجيرانها إلى الأمام. كما وأن روسيا عملت على تعميق تدخلها في المنطقة، الأمر الذي ظهر في إقامة بعض القواعد العسكرية في سوريا وبتصدير الوسائل القتالية لكلّ طالب.

على أثر موجة الثورات التي اجتاحت الشرق الأوسط عام ٢٠١١ - ظاهرة "الربيع العربي" - وصلت سياسة روسيا في الشرق الأوسط إلى مفترق طرق. وقيادتها تتأمل التغيرات السريعة الحاصلة في المنطقة بقلقٍ ومشاعر متضاربة. والورطة الروسية تكمن في كيفية الاختيار بين مجموعة منوعة من الاحتمالات التي تحمل كلّها مغازٍ سلبية في نظر روسيا. هذا على الرغم من أن بعض صانعي السياسة الخارجية في روسيا يعتقدون بأن الآمال في عقد علاقات إيجابية مع الأنظمة الجديدة الناشئة في الشرق الأوسط - موجودة؛ وعليها يعتمد ضبط موقع روسيا في المنطقة. في المقابل، توجد جهات أخرى تتخوّف من سيطرة الإسلام الراديكالي على الشرق الأوسط؛ وأيضاً ربما تحويل روسيا نفسها إلى هدف القوّة الإسلامية الصاعدة ونقل المسار الثوري إلى أراضيها. عملياً، وبحسب الواقع والذي تطوّر، فقد خسرت روسيا مواقعها الهامة في المنطقة. لقد وجدت نفسها محشورة ضمن المعسكر الشيعي حيث تخوض حرباً قاسية لحماية المحور الإيراني-السوري المتهاوي، في حين يقف يوجهها المعسكر السنّي الآخذ في التنامي والقوّة، والمدعوم في نظرها من قبل الغرب - وهذا الواقع من شأنه أن يؤدّي في النهاية إلى طردها من المنطقة.

في هذه الأثناء، يقف احتمال قيام خطوة عسكرية ضدّ إيران من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل في الآونة الأخيرة على رأس جدول الأعمال الوطني في روسيا. ومن بين المسائل التي تناقش احتمال استغلال حدث مهاجمة إيران من أجل القيام بمبادرات روسية عنيفة في منطقة القوقاز، وذلك خدمة لأهداف

استراتيجية تراها هناك. وهذا الموضوع يشكّل في روسيا محور نقاشٍ صعبٍ وينطوي على تداعيات بعيدة المدى، في حال تحقّقه.

رداً على هذه التحدّيات، تعمل روسيا بجدٍ لإيجاد حلول - من بينها القيام بخطوات من شأنها أن تؤدّي إلى نشوء كتلة دول مؤيّدة لها في الشرق الأوسط، وذلك كبديلٍ عن المنظومات التي تهاوت، مع السعي الحثيث لتوسيع دورها في المسار السياسي الإقليمي. وليس من الواضح ما إذا كانت روسيا تنوي أو تستطيع قيادة مسار، أو أنها ستكتفي فقط بالمشاركة فيه كإنجازٍ سياسيٍ بحدّ ذاته. في هذا السياق، تولي روسيا إسرائيل دوراً هاماً - سواء كشريك في المسار السياسي أو كشريكٍ محتملٍ لخدمة أهداف روسيا المستقبلية في المنطقة. وهذا كلّهُ، حسبما تبدو الأمور من وجهة النظر الروسية، استناداً إلى تلاقي المصالح الإسرائيلية-الروسية المحتملة وإلى قواسم روحية وفكرية مشتركة.

في الآونة الأخيرة، تمّ أيضاً دراسة احتمال تغيير روسيا سياستها الشرق أوسطية برمتها. ومن ضمن ذلك التفكير بالاقتراب من إسرائيل وصولاً، ربما، إلى تشكيل جبهة سياسية مشتركة. من وراء هذا التوجّه، تقف مصالح سياسية واقتصادية (خاصة في مجال الغاز). في هذا السياق، يجري الحديث عن احتمال تشكيل محور سياسي يضمّ بالإضافة إلى إسرائيل كلاً من اليونان وقبرص أيضاً، الأمر الذي، إذا تحقّق، سيسمح لروسيا بتطوير مكانتها الإقليمية بصورة ملحوظة إزاء التحدّيات الناشئة.

من ناحية أخرى، تواجه روسيا وضعاً داخلياً إشكالياً يستلزم إجراء تغييرات اقتصادية وسياسية داخلية ملحّة. إن موجة الاحتجاجات السياسية-الاجتماعية التي حصلت عام ٢٠١١ ورافقها مسار إعادة انتخاب بوتين للرئاسة، قد هدرت أسس وأركان النظام هناك. وعلى الرغم من أن السيطرة على الوضع الداخلي والأحداث الجارية في روسيا لن تكون ممكنة من دون تحسين وتطوير العلاقات مع الغرب، فإنها من أجل تحسين مكانتها الدولية لن يكون بوسعها التخلّي عن تحديّ الغرب ومواجهته. لذلك، من المتوقّع أنه على الأقلّ في المدى المنظور سوف تستمرّ المصادقة بين الدول العظمى، التي سوف يتمّ التعبير عنها، وربما بشكلٍ أساسي، في منطقة الشرق الأوسط.

إن هدف هذه المذاكرة هو الوقوف على أساسيات السياسة الروسية في الساحة الدولية عموماً، وفي الشرق الأوسط خصوصاً. وهذا من خلال تحديد المصالح التي توجّه هذه السياسة في المنطقة والمفاهيم التي تنبثق عنها الخطوات العملية لتحقيق وتطبيق هذه السياسة. في هذا الإطار، سيتمّ استعراض مفهوم السياسة الخارجية الروسية وتطبيقها على المستوى الشامل، وأيضاً، استعراض السياسة الروسية في الشرق الأوسط، من خلال التوسع في تحليل علاقاتها مع المنظومة الإسلامية، وسياستها في السياقات الإقليمية والثنائية،

وسياستها إزاء المسار السياسي في الشرق الأوسط والمشاركين فيه، بما فيهم إسرائيل. ستتّم دراسة مواجهة روسيا لتداعيات الربيع العربي واستعداداتها للتعامل مع الشرق الأوسط المستقبلي. مجمل هذه المواضيع، المرتبطة بالقضايا القائمة في صلب العمل السياسي في الشرق الأوسط، وبتحديد الاستراتيجية الروسية في المنطقة ودوافعها، من شأنه أن يُسهم في قيام انتشار سياسي مناسب بالنسبة لإسرائيل.

روسيا في الساحة الدولية

- النقاط الأساسية في السياسة الخارجية الروسية:

لقد تطوّرت السياسة الخارجية الروسية وفقاً للمفهوم الذي تتبناه روسيا إزاء التحدّيات التي تعترض سبيلها وأهدافها الوطنية، والتي تتأثر بعوامل جيوسياسية واقتصادية وإيديولوجية وإثنية ودينية. إن روسيا ترى نفسها كواحدة من الدول العظمى الرائدة في الساحة الدولية. كما وأنها تطوّرت مفهوماً يقضي بأن إحرار مكانة دولة عظمى يشكّل أمراً حيويّاً من أجل استمرار وجودها الأمني والاقتصادي. إن روسيا تنظر إلى ضعفها الحالي كمرحلة عابرة ستزول وتمرّ عندما تعود لتحلّ مكانها كدولة عظمى معترف بها عالمياً. وبناءً على تحديد أهدافها الاستراتيجية، فإنها تنظر إلى المنظومة السياسية الدولية على أنها تشكل نظاماً من المرغوب تنسيقه وتكييفه لمفاهيمها وتطلّعاتها. بناءً عليه، نجد أن السياسة الخارجية الروسية قد صيغت بحيث تخدم هذا الغرض بواسطة تنسيق الحلول مع شروط الوضع المتغيّر، ومع الأخذ بعين الاعتبار قيود وضغوطات الواقع الدولي.

أثناء فترة سنوات الحرب الباردة، التي تميّزت دولياً بثنائية القطبية، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه على رأس أحد القطبين، وفي حالة منافسة دائمة: عسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً وأيديولوجياً - مع الغرب؛ أي الولايات المتحدة وحلفائها، وبنسبة أقلّ أيضاً مع الصين. في آخر المطاف، نجد أن التنافس الذي استدعى توظيف موارد طائلة للصمود فيه، هو الذي أدّى إلى انهيار هذا الاتحاد وزواله. إن انهيار الاتحاد السوفياتي قد خلف فراغاً لم تنجح روسيا في ملئه. ففي العقد الأول لقيام الاتحاد الروسي، تمّت صياغة السياسة الروسية على خلفية تفكّك للاتحاد السوفياتي؛ وبالتالي، جاء التعبير عن ذلك في محاولة بناء دولة على النمط الغربي الديمقراطي - عملياً، اضطرّت روسيا إلى الاكتفاء بوظائف ثانوية فقط في الساحة الدولية، بما فيها الشرق الأوسط. في المقابل، الولايات المتحدة المنتصرة في الحرب الباردة، تحوّلت إلى دولة رائدة في الساحة الدولية الأحادية القطبية. من خلال ذلك تمكّنت الولايات المتحدة وحلفاؤها (الغرب) من التأثير بنسبة كبيرة وملحوظة على التطوّرات والمسارات الأساسية في العالم، مع ملاحظة أنها تسبّبت لدولٍ أخرى، ومن ضمنها روسيا، بأن تكتفي بأدوار هامشية. روسيا توقّعت سلفاً هذا التطوّر - الذي تجلّى في انضمام دول الكتلة الشيوعية والاتحاد السوفياتي السابق إلى الاتحاد الأوروبي والناو، بالإضافة إلى ضغوطات مورست عليها في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلوك السياسي - وأدركت أنه سيكون موجّهاً ضدها بشكل مباشر لإضعافها.

القيادة الروسية لم تقف مكتوفة اليدين إزاء هذا الوضع. ومع انتخاب فلاديمير بوتين كرئيسٍ لروسيا، نجد أن التطلع نحو تكرار أمجاد الماضي، وإعادة بناء مكانة روسيا واكتساب القدرة على تكييف النظام العالمي قد تحوّلت كلّها إلى هدف وطني روسي. الجمهور الروسي، على الأقلّ في تلك الحقبة، أيّد في أغلبيته هذا التطلع والسياسة التي اتّبعتها بوتين بهدف تحقيقه. هذه السياسة، التي وصفت بأنها سعيّ لصياغة منظومة دولية متعدّدة الأقطاب - بالتأكيد على حساب مكانة الولايات المتحدة الرائدة - ووجهت بأيديولوجيا جديدة - قديمة تدمج ما بين التقليد الروسي الامبريالي والنظرة الجيوسياسية السوفياتية.

من أجل تطوير هذه الاستراتيجية السياسية ودفعها إلى الأمام أثناء ولاية بوتين الأولى، تمّت صياغة تكتيك حازمٍ وصارمٍ تميّز بمضاربات سياسية دولية، مع استخدام عوامل القوّة والاستنزاف ضدّ الغرب عامّة، والولايات المتحدة خاصّة. في المقابل، تضمّنت هذه السياسة بذل الجهد من أجل إقامة تعاون مع الأسرة الدولية عموماً، الأمر الذي وقرّ لروسيا، بحسب مفهومها، تحسين مكانتها في الساحة الدولية. في المرحلة الأولى الابتدائية، كان من الممكن وصفها بأنها "غير متناظرة" وأديرت بواسطة وسائل ورافعات نفوذ اقتصادية وسياسية وعسكرية ملحوظة. إلى ذلك، نجد أن تطبيق هذه السياسة قد بات ممكناً من ضمن أمور مختلفة، منها التحسينات التي أدخلت على قدرات روسيا الاقتصادية، والتي تحقّقت في أعقاب ارتفاع أسعار مصادر الطاقة. هذا التطوّر أسهم في تحسين ثقتها بنفسها لناحية العلاقات الخارجية، الأمر الذي تمّت ترجمته على خطوات مستقلّة في مجالات دولية مختلفة، بما فيها الشرق الأوسط. ميديفيدف، الذي واصل السعي لإشراك روسيا كشريك فعّال وناشط في الساحة الدولية، واصل انتهاج هذا الخطّ أيضاً، لكن مع بعض الاختلاف في الأولويات.

هذا التصرف اقتزن بحالات صعود وهبوط في علاقات روسيا مع الغرب، لأنه في الغرب اعتُبر على أنه أمرٌ مثيرٌ للشفقة، ويدلّ على الضعف أكثر ممّا يدلّ على تطلّعات امبريالية. وهكذا، بعد جهود بُذلت لإقامة علاقات ثنائية إيجابية مع الولايات المتحدة في السنوات الأولى التي تلت انهيار الاتحاد السوفياتي، طرأت حالة من البرودة في العلاقات ما بين الدول، قاربت في طابعها العلاقات التي كانت قائمة في أيام فترة الحرب الباردة. الأزمة وصلت إلى ذروتها عام ٢٠٠٨ في أعقاب خروج روسيا إلى الحرب ضدّ جورجيا؛ روسيا احتلت جزءاً من الأراضي الجورجية وأقامت فيه إطاراً سياسياً مستقلاً - وهو أوسيتيا الجنوبية. وهكذا مُنعت جورجيا من الانضمام إلى الناتو لأسباب، منها التقاهم المتأخر مع الولايات المتحدة.

إثر انتخاب باراك أوباما كرئيسٍ للولايات المتحدة، طرأ تحوّل في العلاقات بين الدولتين. صحيحٌ أن الروس اعتبروه في بداية طريقه كرئيس ضعيف، الأمر الذي شجّعهم على التشبّث بمقاربة استنزاف الولايات المتحدة، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت روسيا عام ٢٠٠٩ - كما اجتاحت العالم بأسره أيضاً - قد أفقدتها الكثير من القدرة ومن الثقة بالنفس. في هذا العام قدّم إلى روسيا اقتراح أميركي، كجزءٍ من مبادرة

سياسية شاملة، من قبل الرئيس أوباما، إثر تولّيه منصبه، وذلك بهدف تحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وبين دول ومنظومات سياسية في الساحة الدولية. وضمن هذه المبادرة السياسية التي سمّيت Reset (إعادة تشغيل)، اقترح على روسيا تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة. كذلك ضُمت إلى هذه المبادرة قائمة من مسائل التعاون بين الدول، وسلسلة من الخطوات التي ستكون الولايات المتحدة على استعداد للقيام بها من أجل تحسين الأجواء بين الدول المعنيّة؛ صيغة هذه المبادرة انطوت على فكرة أن سياسة "إعادة التشغيل" قد كرّست من أجل خفض حدّة التوتر في الساحة الدولية، ومن أجل المحافظة على منظومة مراقبة الأسلحة الاستراتيجية ومنع الاحتكاك بين الدول الغربية وروسيا على خلفيّة النشاط الذي تقوم به هذه الدول في مناطق وأراضي الاتحاد السوفياتي السابق. السلطات الروسية اعتبرت هذا الاقتراح فرصة لتغيير السياسة، التي بطبيعة الحال سبق لها أن استنفدت نفسها. وإثر استفادنا البحث في هذا الموضوع، تبين أن المبادرة الأميركية قد تضمّنت المبادئ التالية:

- أ- تخلي الولايات المتحدة عن فكرة نصب الدرع الصاروخية ضدّ صواريخ أوروبا الشرقية (الموضوع الذي كان في حينه من الموضوعات الدراماتيكية المطروحة على جدول الأعمال العالمي).
- ب- الاستعداد الأميركي للتوقيع على اتفاق تقليص التسلّح الاستراتيجي (ستارت)، من خلال الأخذ بعين الاعتبار الموقف الروسي من هذا الموضوع.
- ج- الاعتراف بوضع روسيا الخاصّ في مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، والذي يعني أن الناتو يتخلى عن التوسع شرقاً ويسمح بسيطرة روسية في هذه المناطق.
- د- دمج روسيا في أنشطة الناتو المختلفة والمسارات السياسية الدولية، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط.
- هـ- في المقابل، اقترح على روسيا الانضمام إلى منظومة العقوبات المفروضة على إيران والعمل إلى جانب الولايات المتحدة والناتو ضدّ الجهات الإسلامية المتطرّفة في مختلف الأماكن، بما فيها أفغانستان.

بالرغم من أن قبول المبادرة من جانب روسيا كان ينطوي على ربح وخسارة متبادلة، فإنه اعتُبر بمثابة ربح أميركي بالغ الأهمية. روسيا من جهتها قامت بما هو مطلوب منها في التفاهات مع الولايات المتحدة، بما في ذلك انضمامها، ولو الجزئي والانتقائي، إلى فرض العقوبات على إيران.

من زاوية روسيا شكّلت هذه الخطوة مكسباً تمكّنت بواسطته، في الواقع من دون دوافع تأثير حقيقية، من تحسين مكانتها وأوضاعها في الساحة الدولية. وفي نظرها أن الثمن السياسي الذي طُلب منها دفعه في المقابل لم يكن مرتفعاً إذا قيس بالمنافع التي عُرضت عليها بنتيجة تحسين العلاقات. وأثناء مؤتمر الناتو في لشبونة، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تمّ الإعلان رسمياً عن إنهاء المواجهة ما بين الناتو وروسيا. في أعقاب ذلك، لم يتطوّر التعاون ما بين الجانبين إلّا بمستويات محدودة ضمن مشاريع معيّنة، مثل التعاون في مكافحة الإرهاب في أفغانستان، لكن من دون ضمّ روسيا إلى الأنشطة التي تعنيها وتهمّها في أوروبا. على الأقلّ حتّى هذه اللحظة، ابتعدت الدول الغربية عن محاولة فرض نفوذها في مناطق الاتحاد

السوفياتي السابق، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الوجود الروسي هناك. وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٠، تم توقيع اتفاق "نيوستارت" لتقليص الأسلحة الاستراتيجية، الذي نصّ على تقليل عدد الرؤوس النووية المنشورة إلى ٦٥٠ وحتى ٢٢٠٠ كمجموع عام، بالإضافة إلى ٨٠٠ منصّة حاملة للسلحاح النووي (الصواريخ على أنواعها). مع ذلك، لم يتمّ تحقيق طلبات روسيا بأكملها، وبقيت موضوعات لم تعالج بحسب مصلحتها. فاتفاقية نيوستارت مثلاً لم تحدّد من عدد الرؤوس الحربية التكتيكية، ولم تميّز بين الرؤوس الحربية والطائرات حسبما طالبت به روسيا. ومن المواضيع الأخرى التي لم يطرأ عليها تغيير جوهري من وجهة نظر روسيا، نجد مسألة دمجها الفعّال في المسار السياسي في الشرق الأوسط ومنح وضعية التحسين لعلاقتها مع الناتو ودمجها في البرامج الخاصّة بالحماية من الصواريخ، الأمر الذي بقي محور خلاف حسّاس. وهذه الحساسية برزت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، عندما أعلن الرئيس ميدفيديف بأنه ينوي توجيه بطّاريات صواريخ أرض - أرض روسية في اتجاه منظومة صواريخ الدرع الصاروخي التابعة للناتو.

هذا الإعلان يثبت بأن روسيا لا تنوي التخلّي عن تطلّعاتها وطموحاتها الاستراتيجية. لذلك، من المتوقّع الافتراض بأنها بعد أن تستنفد المنافع التي قدّمت لها في إطار خطّة "إعادة التشغيل"، فإنها ستعود لمحاولة إنفاذ أهدافها في الساحة الدولية من بابٍ أولى. حتّى قبل نُدّ، وفي عام ٢٠١٠، كان من الممكن ملاحظة تطوّر النقاش حول صياغة الطرق الجديدة لبناء الساحة الدولية، بحيث يُضمن فيها لروسيا مكاناً مركزي. والنقاش حول هذا الشأن جرى في منتديات دولية، مثل منتدى فلداي ومؤتمر يروسلان الذي دعت إليه الإدارة الروسية. التفكير في هذا الاتجاه اعتمد على التقدير بأن روسيا لن تستطيع أن تواجه وحدها التحدّيات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وذلك بسبب الفجوة المتّسعة ما بينها وبين المنظومة الغربية، بالإضافة إلى التحدّيات التي تفرضها الطموحات العالمية للصين. ومن بين الأفكار التي عُرضت للردّ على هذه التهديدات، طُرحت فكرة انضمام روسيا إلى واحدٍ من الأطر القائمة، وذلك من خلال صياغة هندسة دولية جديدة يكون لها فيها دور ملحوظ. حتّى الآن، لم تحظ هذه الأفكار الروسية بردّات فعل متحمّسة.

إعادة التفكير هذه تشهد على أن روسيا عادت لتواجه الوقوف عند مفترق طرق. ففي الساحة الداخلية، تواجه حالة من عدم الهدوء الشعبي، الأمر الذي يصعب السيطرة عليه من دون إصلاحات سياسية اقتصادية. من ناحية أخرى، لا يمكن نفي احتمال أن تبقى وتستمرّ موجه الاحتجاج، التي هاجت عام ٢٠١١؛ ولربما رافقت أيضاً فترة ولاية بوتين الجديدة الذي أعيد انتخابه رئيساً عام ٢٠١٢. من ناحية أخرى، من الممكن الافتراض بأن تحسين العلاقة بين روسيا والغرب لن تكون ممكنة من دون أن تستجيب روسيا للمطالب المطروحة من قبل الغرب من أجل الذهاب نحو الديمقراطية. في خلفيّة الأمور توجد، كما هي العادة دائماً، حالة من الشكّ الغربي إزاء نوايا روسيا وطموحاتها؛ ومن هنا يأتي رفض مغازلاتها من قبل الناتو، خاصّة في وقتٍ تتزايد فيه في روسيا مشاعر القلق إزاء تحديّات الإرهاب الدولي، وانتشار السلاح غير

التقليدي ووسائل إطلاقه، بالإضافة إلى اتساع المواجهات الإثنية والدينية في الساحة الدولية، والتي قسم منها يهددها بشكل مباشر.

هكذا يتبين وجود تناقض مصالح بين روسيا والغرب بشكل واضح - وهذا نتيجة لطموحات روسيا من ناحية، وطموحات الغرب من ناحية أخرى، حسبما تبدو الأمور من الجانب الروسي. ومع ذلك، فإنه يوجد عددٌ غير قليلٍ من الجهات الروسية التي تشارك في الإحساس بأن الغرب عامّة، والولايات المتحدة خاصّة، هو في حالة أفولٍ وضعف. من هنا التقدير الروسي بأن روسيا تقف أمام فرص جديدة عديدة. في الغرب، في المقابل، ينظرون إلى روسيا على أنها تتجاوز الحدّ، ولا بدّ من تبريد رأسها الحامي. ونتيجة هذا الحراك هي زيادة حدّة التوتر بين روسيا والغرب. الورطة الروسية تتركز إذن في الاختيار ما بين دمجها في العالم الغربي وبين وقفها بوجه الغرب وسائر التحدّيات الدولية، بالتنسيق مع الصين وسائر القوى المعادية للغرب. إن صياغة الحرب المستقبلية ستتأثر بالخيار الذي ستأخذه روسيا. ويبدو أنه بعد عودة بوتين للرئاسة، سوف يتمسك بالرأي القائل: إن مستقبل روسيا - إزاء التحدّيات الداخلية والخارجية - إنما يتوقّف على قدرتها على أن تحتلّ لنفسها مكاناً دولياً مرموقاً؛ أيّ أن تعود لتكون دولة عظمى. مع ذلك، فالظاهر أن الحاجة الروسية تبقى واضحة في تطوير التعاون مع الغرب، ولو فقط من أجل نموّها الاقتصادي ودفع الحداثة الضرورية لها إلى الأمام. المحتمل أن روسيا، مثلما هي العادة دائماً، سوف تبحث عن الطريق الوسط - استمرار التعاون مع الغرب ضمن إطار مشروع "إعادة التشغيل"، ولكن من دون أن تتخلّى عن طموحاتها كدولة عظمى.

روسيا وجيرانها

لقد كان مطلوباً من روسيا بلورة ردّ خاصٍ على كلّ مجال من المجالات الجيوسياسية المتاخمة لحدودها. وروسيا واقعة في وسط القارة الأوروبيّة - آسيوية وتعتبر نفسها محوراً مركزياً في هذا المجال، الذي تحيطه من الغرب أوروبا، ومن الشرق الصين، ومن الجنوب الدول الإسلامية. وكلّ منطقة من هذه المناطق على حدة عملت دورياً من أجل فرض طموحات هيمنة إزاء المناطق المجاورة؛ وحتىّ حالياً أيضاً، تتخوّف روسيا من محاولات مماثلة من جانب جيرانها. وخلال السنوات الأخيرة، حاولت أن توخّد حولها أجزاء كبرى قدر الإمكان من هذه المناطق من طريق إعادة إقامة دولة عظمى أورو - آسيوية. وضمن برنامج العمل الذي نُشر في الإعلام الروسي أثناء الحملة الانتخابية الخاصّة ببوتين، جرى الحديث عن وحدة إقليمية، إقتصادية في جوهرها، مشابهة للاتحاد الأوروبي. ومن المفترض أن تتضمن أغلب دول الاتحاد السوفياتي السابق، وأيّ دولة أخرى في آسيا وأوروبا ترغب في الانضمام. هذا المخطّط حظي بردود فعلٍ باردةٍ من جانب أغلب الدول الأوروبية المرشحة، ما خلا قسم من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

الصين التي تسعى إلى قيام مشروعٍ مماثلٍ من قبلها، بحيث تتحوّل فيه إلى مركز الثقل الإقليمي، رفضت الفكرة. السياسة الروسية في المناطق المجاورة لها تركز على إقامة محاور سياسية مع الشركاء المحتملين، من خلال استغلال الخلافات بين هذه الدول؛ وبالتالي شلّ جهود الجهات المنافسة من بين الدول العظمى الساعية لتوسيع نفوذها في المنطقة.

المنطقة الغربية: دول الكتلة السوفياتية في شرق أوروبا ودول البلطيق، التي شكّلت قسماً من الاتحاد السوفياتي، وحالياً يندمج أغلبها في منظومة أحلاف في أوروبا والناطو، تشكّل خطّ الاختلال الروسي مع الغرب. من زاوية النظر الروسية، منذ تفكيك الاتحاد السوفياتي والغرب يعمل على إضعاف روسيا، من خلال عزل الدول التي كانت مشمولة بالاتحاد السوفياتي أو كانت خاضعة لنفوذه. بعض المتحدّثين الروس يزعمون بأن جهوداً في هذا الاتجاه قد بُذلت بصورة مساعٍ سريّة سلبية من قبل دول الاتحاد السوفياتي السابق، وبمبادرةٍ من قبل الثورات "الملونة" التي حصلت فيها وتشجيعها على التخلّي عن روسيا والانضمام إلى حلف الناتو. هذا النشاط الغربي في دول المنطقة الغربية كان مصحوباً في الوقت نفسه بتوظيفات مالية واقتصادية وأشكال مختلفة من التعاون المشترك، بما في ذلك التعاون الأمني.

روسيا تنظر إلى هذا النشاط على أنه تحدٍ، لا سيّما وأنها تخلّت عن دول حلف وارسو من دون معارضة إثر تفكّك الاتحاد السوفياتي؛ وأغلب هذه الدول انضمّت إلى حلف الناتو. إن دول المنطقة الغربية تُعتبر حيوية لخلّاص ووجود روسيا في المستقبل. ومن هنا نضالها لأجل السيطرة عليها بكلّ عنفٍ وشراسة؛ وهذا النضال هو الذي حدّد فعلاً من إنجازات الغرب هناك. الحرب التي بادرت إليها روسيا ضدّ جورجيا في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨ كانت ترمي إلى منعها من الانضمام إلى الناتو. وفي أعقاب الانتصار الروسي، ألغى البرنامج الغربي لضمّ جورجيا إلى الناتو. التحدّي المقبل الذي تواجهه روسيا هو أوكرانيا التي تتلمّس هي أيضاً طريقها نحو الغرب.

وروسيا تمارس إزاء جورجيا رافعات ضغط مختلفة، أهمّها الضغط الاقتصادي عبر التشديد على خلق صعوبات بوجهها لناحية التزوّد بمصادر الطاقة. هذا بالإضافة إلى استخدام أساليب سياسية تآمرية (مثل إيجاد أزمات داخلية ودولية وبذل جهود لإسقاط النظام) من ضمن القائمة. وهذا التوجّه قد نجح بعد تطبيق برنامج "إعادة التشغيل" الذي اشتمل على تجميد انتشار الناتو شرقاً، والاعتراف العملي بالهيمنة الروسية على مناطق الاتحاد السوفياتي السابق.

المنطقة الجنوبية:

هذه المنطقة الواسعة التي كانت في الماضي جزءاً من الاتحاد السوفياتي تمتدّ حتّى الحدود الجنوبية لروسيا. وهي تضمّ القوقاز، وفيه ثلاث دول: جورجيا، أذربيجان وأرمينيا، التي يحاذيها من الجنوب كلّ من تركيا وإيران؛ والمنطقة تحتوي أيضاً على آسيا الوسطى الممتدّة ما بين بحر قزوين وحتّى حدود الصين، وتشمل خمس دول من دول الاتحاد السوفياتي السابق هي:

كازاخستان، أوزباكستان، تركمانستان، فرغيزستان، وطاجكستان. وفي جنوب هذه الدول توجد سلسلة من الدول الإسلامية الممتدّة ما بين تركيا والصين: إيران وأفغانستان، وتجاورها العراق وباكستان. هذه المنطقة تضمّ كتلة جيوسياسية متّصلة؛ وإذا أضيف إليها الشرق الأوسط الموسّع، فإنها توجد قواسم مشتركة كثيرة تضمّ عناصر متعدّدة: جغرافية وإثنية واقتصادية وثقافية ودينية وسياسية. كما وأنها تحتوي على احتياطات

من الطاقة هي من الأهم في العالم. ومن نافل القول الإشارة إلى أهميتها الكبرى لناحية التوجّه إليها والانتقال منها في خطوط نقل الطاقة.

لقد شكّلت منطقة آسيا الوسطى صخرة الخلاف بين الدول العظمى منذ القرن التاسع عشر. والتنافس من أجل السيطرة عليها دُعِيَ في حينه باسم "اللعبة الكبرى". وثمة منافسة مشابهة تسمّى باسم "اللعبة الكبرى الجديدة" تجري حالياً ما بين روسيا والنااتو والصين. والمنتصر في هذه المنافسة سيحظى بالنفوذ في منطقة غنيّة بالطاقة. كذلك، فإن هذه المنطقة بالنسبة لروسيا تشكّل البطن الرخو لأنها بمثابة خطّ التواصل الأساسي مع الغرب والإسلام السياسي والصين. ومثلها مثل روسيا، تنتشط دول غربية في هذه المنطقة من أجل كبح امتداد وتفشّي الإسلام الراديكالي والحدّ من الخطوات التي تقوم بها الصين فيها. وهذه الدول تفعل ذلك من خلال منع توسع النفوذ السياسي في المنطقة بوسائل سياسية واقتصادية، ومن طريق تقديم المساعدات المتنوّعة، بما فيها المساعدات الأمنية. كذلك، فإن الغرب ينظر إلى هذه المنطقة على أنها تشكّل مجالاً يوسعه المساعدة على احتواء وتطوير إيران. والأنشطة الغربية في المنطقة تشمل حضوراً عسكرياً وشبكة من القواعد العسكرية المنشورة في دول الشرق الأوسط والخليج وآسيا والوسطى والمحيط الهندي.

القوقاز

هذه المنطقة القائمة عند مفترق طرق ما بين روسيا والشرق الأوسط، مشبعة بالرواسب والأحقاد المتبقّية من صراعات تاريخية حصلت ما بين الدول والأقليات الإثنية والدينية الموجودة فيها. وسلامها وأمنها مرتبطان بتوازن حسّاس، داخلي وخارجي على حدّ سواء، بين قوى متنافسة؛ والدول والقوى الإثنية الموجودة فيها تصارع من أجل الحفاظ على استقلالها وسلامتها الإقليمية. وكلّ الدول الجارة لدول القوقاز زادت في السنوات الأخيرة من حدّة تنافسها على النفوذ في هذه المنطقة. وخوفاً من نوايا الولايات المتحدة بإلحاق الضرر بالمصالح الروسية في مجال التصدير والنقل المتعلّقين بالنفط والغاز، نجد أن روسيا تسعى لتحديد هذه الدول والمجموعات الإثنية من طريق توسيع نفوذها في هذه المنطقة. تركيا وإيران تسعيان أيضاً إلى توسيع نفوذهما في المنطقة؛ ويضاف إليها جميعاً حلف الناتو الذي يعمل للغاية ذاتها. روسيا من ناحيتها تعمل بكلّ جدٍ ونشاطٍ للحفاظ على مواقعها المسيطر في هذه المنطقة. وما من شكّ في أن نتائج حرب ٢٠٠٨ في جورجيا قد ساعدت روسيا وخدمتها لإحراز أهدافها في المنطقة.

الشرق الأقصى

طموح الصين لتوسيع نفوذها إلى ما وراء حدودها يهدّد روسيا. وفي هذه الأثناء، لا تزال المصلحة الصينية الأساسية تكمن في كبح تمركز الغرب في مناطق نفوذها الحيوية. وفي هذا الخصوص تتعاون الصين مع روسيا. والمشكلة المركزية التي تواجه الصين هي تأمين التزوّد بمصادر الطاقة، من دون ارتهان، قدر الإمكان، بالغرب أو بروسيا. على هذه الخلفيّة تطوّرت علاقات الصين بإيران-كدولة مورّدة للطاقة وكشريكٍ استراتيجيٍّ معادٍ للغرب. من زاوية نظر الصين، من المرغوب فيه أن تمرّ طرق نقل الطاقة الخاصّة بها عبر آسيا الوسطى المتحرّرة حتّى الساعة من الوجود الغربي. وبعض الدول في آسيا الوسطى تستغلّ ذلك

لتطوير علاقات اقتصادية مع الصين، من خلال بذلها الجهود اللازمة للابتعاد عن النفوذ الروسي. لذلك، نجد أن أغلب خطوط نقل الطاقة تُبنى في خطوطٍ تتجافى عن روسيا. وروسيا القلقة من إمكانية فقدانها مكانتها الاقتصادية ونفوذها السياسي في المنطقة، تنشط لتقليص الأضرار اللاحقة بها في أعقاب ذلك. وهي تفعل ذلك بطرق متعدّدة، مثل الجهد الذي تبذله من أجل مزاحمة الولايات المتحدة في حركتها في المنطقة من طريق التعاون مع دول آسيا الوسطى. ومن سخرية القدر أن الصين تستفيد من ذلك؛ كما وأن روسيا قلقة أيضاً من التطوّر الصامت، إذا صحّ التعبير، لعدد سكّان الصين وانتشارهم باتجاه روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق، ومن احتمال أن تسرّع الصين جهودها من أجل اكتساب نفوذ في الشرق الأوسط الكبير أيضاً. وبالتالي، فمن وجهة نظر روسيا، تبدو الصين بمثابة العدوّ الأساسي في المستقبل.

دول الاتحاد السوفياتي السابق

إن روسيا تعتبر المنطقة ما بعد السوفياتية منطقة خاضعة لنفوذها - نظرياً وعملياً - وأيضاً تعتبرها كشرطٍ أمّني بوجه جاراتها التي تحيط بها من كلّ حدبٍ وصوب. والسياسة الروسية في مختلف هذه المناطق تحكمها اعتبارات اقتصادية، مثل المنافسة مع جهات أخرى تسعى لبسط نفوذها فيها والاقتراب مباشرة إلى مصادر الطاقة الموجودة فيها. وبنسبة إعلان الجمهوريات التي كانت مشمولة ضمن الاتحاد السوفياتي السابق عن استقلالها، تحوّلت روسيا، التي كانت الجمهورية السوفياتية الكبرى والأهم، إلى وريثتها الواضحة. وأثناء المرحلة الأولى التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفياتي، جرت محاولة لإعادة تنظيم الجمهوريات الأربع عشرة ضمن اتحاد إقليمي. والحقيقة أن هذه الفكرة تمّ تحقيقها في إطار ما سمّي "اتحاد الجمهوريات المستقلّة". إلا أنه بقي في هيكلية هشة قسمٌ من الجمهوريات هذه رفض الانضمام إليه؛ والمقصود هو دول البلطيق الثلاث التي ما لبثت أن انضمت إلى حلف الناتو. كما وأن دولاً أخرى، حتّى لو بقيت ضمن إطار اتحاد الجمهوريات المستقلّة، إلا أنها شخصت بأنظارها نحو ساحات أجنبية أخرى - منها بداعي التطلّع للانضمام إلى الغرب، ومنها بداعي التطلّع إلى اتجاهات أخرى، بما فيها السعي لإقامة تحالفات إضافية ما بينها مثل Gilam - والحلف بين خصوم روسيا في المنطقة المابعد سوفيائية. وهذا الحلف يضمّ جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا. ودولٌ أخرى أيضاً تطلّعت نحو تطوير أشكال من التعاون السياسي والاقتصادي والأمني الذي تشارك فيه روسيا. وهذه هي حال منظمة الأمن المشترك CSTO، التي تضمّ قوى مشتركة للردّ السريع، ومنظمة التعاون لآسيا الوسطى CACO، التي تشارك الصين فيها أيضاً، في حين أن إيران وباكستان تشغلان فيها دور المراقبة؛ ثمّ منظمة شنخاي SCO التي تضمّ دولاً من خارج مجموعة هذه الدول. وقد مُنحت روسيا موقع مراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي OTC. من المهمّ الإشارة أيضاً إلى أن روسيا تملك مخطّطات لإقامة أحلاف إضافية بهدف تشجيع فكرة اتحاد الدول الأورو - آسيوية. في العام ٢٠١٢، من المفترض أن يتشكّل إطار لاتحاد اقتصادي بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا. وإذا تشكّل هذا الحلف فعلاً، فمن شأنه أن يتحوّل إلى كيانٍ شبيه في أساسه لما كان عليه الاتحاد السوفياتي في السابق.

في السنوات الأخيرة تبنت روسيا نهجاً صارماً، إن بوجه دول المنطقة أو بوجه الجهات الدولية الناشطة فيها. قبل أيّ شيء، المقصود هنا هو إبعاد الولايات المتحدة وحليفاتها من طريق ممارسة الضغط السياسي والضغط الاقتصادي (مثل منع أو حجب مصادر الطاقة) والعمل السريّ التأمري (مثل إلحاق الضرر بالأنظمة والجهات التي تهدد المصالح الروسية في الدول المعنيّة) والأنشطة العسكرية (مثلما حصل في حالة جورجيا). والنشاط الروسي لتشكيل منظمات إقليمية في المنطقة، يخدم هو الآخر هذا الغرض، وفي بعض الحالات، تعمل هذه المنظمات لكبح الإسلام الراديكالي في المنطقة.

في المقابل، تغضّ روسيا نظرها عن معايير مشكوك فيها تسود في هذه الدول بشأن حقوق الإنسان وتدعم الأنظمة الشمولية القائمة فيها. وروسيا بناءً على اتفاقات، أو من دونها أحياناً، تقيم حضوراً عسكرياً ثابتاً في بعض دول المنطقة. وهذه القوّة العسكرية هدفها تأمين الحدود إزاء الخارج - مثلما هي الحال في القوقاز وآسيا الوسطى، ومن أجل تشغيل القواعد لأهداف استراتيجية - مثل قاعدة الأسطول الروسي في سغوفول في شبه جزيرة التابعة لأوكرانيا، ومن أجل احتياجات الأمن الداخلي في مناطق الخصومات المختلفة، مثلما هي الحال في ترانسنيستريا في مولدافيا وآسيا الوسطى. ما خلا ذلك، وبناءً على اتفاق CSTO للأمن المشترك، تحتفظ روسيا بقوّة التدخل السريع في الدول المختلفة لاستخدامها في حالات الطوارئ.

من الجدير التشديد على أن موقف روسيا في محيطها القريب يتركز بنسبة حاسمة على تفاهات تمّ التوصل إليها بينها وبين الولايات المتحدة. ومن هنا نجد أن بنداً هاماً في خطة "إعادة التشغيل" قد منح روسيا اعترافاً بها على أنها تملك وضعاً خاصاً (أي وضعاً مهيماً) في هذا المحيط. والشاهد على ذلك هو "ضمور" الثورات "الملونة"، التي، بحسب قول ناطقين روس، كانت بإيحاءٍ من الغرب. أن طموحات جورجيا ودول أخرى في المحيط الروسي نحو التحرّر من الهيمنة الروسية والانضمام إلى الناتو، قد تبخّرت، على الأقلّ في الوقت الراهن. والأنظمة المتعاطفة مع الغرب في المحيط الروسي استبدلت بأنظمة متعاطفة مع روسيا، مثلما هي الحال في أوكرانيا على سبيل المثال. هذه التفاهات مستمرة وثابتة (حتى منتصف العام ٢٠١٢) قبل أيّ شيءٍ في الشرق الأوسط؛ وهذا على الرغم من السلوك الاستغزالي الذي تنتهجه روسيا في الساحة الدولية، خاصة إزاء الولايات المتحدة.

روسيا والإسلام

يتميّز سلوك الروسي وقياداته على حدٍ سواء بحالة من عدم الإجماع إزاء التحديّ الإسلامي، وبحالةٍ من التعاضّي عن إمكانية تشكيله تهديداً جوهرياً. إن النظرة السياسية إلى هذا الموضوع إنما تعكس تخبط القيادة الروسية فيما يتعلّق بمكانته داخل الساحة الدولية. فالصحوة الإسلامية تؤدّي إلى اقتراب روسيا من الغرب لشراكتها معه في التصديّ للمشكلة الإسلامية، هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، نجد أن المواجهة الإسلامية-الغربية، توفّر لها فرصة لترؤس المعسكر المعادي للغرب. في الوقت نفسه، يسعى الإسلام الراديكالي إلى استغلال الخلاف بين روسيا والغرب من أجل تعظيم الخطر الذي يشكّله عليها.

روسيا تمتلك تاريخاً طويلاً ومعقداً من علاقات الجوار مع العالم الإسلامي. والإسلام - بتقلباته وأشكاله المختلفة - له نحو ألف سنة من التاريخ في المجال الروسي. وما بين نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، احتلت روسيا الأراضي المسكونة من قبل المسلمين الذين أدخلوا تحت مظلة الإمبراطورية الروسية. قبلئذ كانت هذه الأماكن تحت سلطة إسلامية؛ أي سلطة تركية وفارسية؛ وتمتع قسم منها بفترات من الاستقلال. شعوبها دخلت في صراعات على مدى أجيال مع روسيا. واثراً احتلالها من قبل الإمبراطورية الروسية المسيحية تحولت إلى مناطق ضعيفة. وفي أعقاب ثورة عام ١٩١٧، سجلت في بعض المناطق الإسلامية محاولات لإقامة كيانات مستقلة؛ إلا أنها لم تدم فترة طويلة من الزمن. وأثناء الحقبة القيصرية، وأيضاً في أيام الاتحاد السوفياتي، كانت علاقات المسلمين والسلطات صعبة جداً ومليئة بالعنف؛ وعملية قمع وإخضاع قسم من المناطق الثائرة، في أعقاب أحداث حصلت هناك في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، امتدت وقتاً طويلاً. وشارك قسم من السكان المحليين حتى مع النازيين أثناء الحرب العالمية الثانية، بما في ذلك القتال في صفوفهم. مع ذلك، ففي أيام الاتحاد السوفياتي المتأخرة، لم يتبق الكثير من الحماس الإسلامي. والأغلبية الساحقة من السكان ابتعدت عن الدين. وهذا التطور بات ممكناً لعدة أسباب، منها ضمور حضور ونشاط المؤسسات التقليدية - وهذا ما حصل أيضاً في الأوساط الدينية والعرقية الأخرى داخل الاتحاد السوفياتي. روسيا تنظر إلى القوقاز وآسيا الوسطى، المناطق التي يسكنها مسلمون، كتحدٍ أمني وطني مركزي. السكان السلاف شكّلوا نحو ٧٠% من مجمل سكان الاتحاد السوفياتي؛ وربما كان من أصل ٥٠ مليون من المسلمين الذين عاشوا في الاتحاد السوفياتي، هناك نحو ٢٠ مليوناً بقوا في الأراضي الروسية. والباقيون تحولوا إلى مواطنين في ست دول إسلامية محاذية للحدود الروسية. السكان المسلمون في روسيا يتمركزون في مجالين كبيرين، في سبع مقاطعات شمالي القوقاز (كبردينو، بلاكريا، الشيشان، كراشيفو، شركيسيا، أغوشيا، أوسيتيا الشمالية، أديجيا، ألانيا)، بالإضافة إلى مجالين واقعين في منطقة فولغا - تارتستان وبشكيريا. يُضاف إلى هؤلاء أيضاً مجموعة سكانية إسلامية تعدّ بضعة ملايين أتت إلى المدن الأساسية الروسية كسكان مؤقتين أو كعمال أجانب. التحدي الروسي يتفاقم أيضاً إزاء الميزان الديموغرافي السلبي المخيم على الواقع السكاني الروسي.

الإسلام في روسيا:

العلاقات بين المؤسسة الإسلامية الروسية والسلطة ليست منضبطة ولا جيّدة على وجه العموم. وهذا على خلفيّة سنوات طويلة جرت فيها محاولات فاشلة لإقامة مؤسسة إسلامية واحدة من قبل السلطة، وبالتالي، تمّ إهمال الفكرة. في المقابل، تقيم الجالية الإسلامية في روسيا علاقات آخذة بالتوسع مع الواقع الإسلامي خارج الدولة، وهي تعبر عن طموح للاندماج كجزء من العالم الإسلامي عموماً. وهذا النشاط الخارجي يأتي بعلم وتوجيه من السلطات التي تحاول الامتناع عن الاحتكاك الزائد عن اللزوم وعن المواجهة.

خلال الفترة الأخيرة من عمر الاتحاد السوفياتي، لوحظ وجود نشاط إسلامي منظم، الأمر الذي تجلّى مع ظهور مراكز معلومات وصحف ذات خلفيّة إسلامية. داخل صفوف الناشطين برزت عدّة شخصيات، قسم

منها على الأقل كانت له علاقات مع خدمات الأمن (من أبرزها جمال غايدار). عام ١٩٩٠، تمّ تشكيل حزب "النهضة الإسلامية"؛ وعام ١٩٩٥، تمّ تشكيل اللجنة الإسلامية الإقليمية. المنظّمون كانوا مرتبطين بالمؤسسة، وضالعين أيضاً في مجال الأعمال، بما فيها العمل على تحسين أوضاع تصدير الأسلحة لدول الشرق الأوسط. وبعد تفكيك الاتحاد السوفياتي، تدفّق على روسيا ناشطون من التيارات الإسلامية الراديكالية؛ والنتائج لم تتأخّر في المجيء. صحيح أن أغلب السكّان المسلمين في روسيا لا يمارسون العبادات والمراسم الشرعية، إلاّ أنهم يتعاطفون ويتضامنون مع الجالية الإسلامية في روسيا والعالم. كذلك، فإن الناشطين الإسلاميين من رجال الدين والمناضلين الذين تدرّبوا في روسيا أو خارج حدودها - وجدوا في الدولة، كما هي الحال في دول أخرى في المنطقة، أرضاً خصبة لنشر تعاليمهم. وبسرعة انتشرت الأفكار الدينية في صفوف السكّان. وهذا التطوّر تجلّى في ما تجلّى في نموّ مؤسسات إسلامية حديثة تحتلّ محلّ المؤسسات الدينية القديمة وتقوم بنشاط تربوي نقيض في صفوف الشبّان عبر استخدام وسائل أسلمة في صفوف السكّان غير المسلمين في الأساس.

هذا المنحى من العودة إلى الدين، الملاحظ وجوده في صفوف المجموعات الإثنية ذات الأصل الإسلامي في روسيا، يعود لعدّة أسباب: فهو يُعتبر كوسيلة لتعريف الهوية الذاتية وحماية الجالية، وكتعبير عن الانتماء إلى الأسرة العالمية التي تنادي بتعاليم مشتركة خارقة للحدود. كذلك، فإن العودة إلى الدين تتيح حالة من التضامن ضدّ الغرب - الأمر الذي يؤيّد الجمهور الإسلامي في روسيا. وبالرغم من ذلك، فإن تنامي القومية في صفوف المواطنين الروس يؤدّي دوراً لا بأس به في يقظة المسلمين في روسيا. وفي مقابل تحوّل الإسلام إلى جزءٍ ملحوظٍ من المشهد الروسي، فقد نشأت أيضاً حالة من الإسلاموفوبيا بشكل واضح في روسيا، تجلّت بعض الأحيان في مظاهر عنفية.

التسلّل الإسلامي إلى روسيا يحصل من خلال الاحتكاك مع القيادة التقليدية القديمة. ومع مرور الوقت، بات من الممكن تأسيس قدرٍ من التعايش ما بين القيادة التقليدية والقيادة الجديدة على أساس تأييد قيم الإسلام المعادية للغرب وقيمه. مع ذلك، توجد حالة من المنافسة ما بين التيار التقليدي - "الإسلام الروسي" والتيار الراديكالي - المعروف في روسيا باسم التيار الوهابي.

الإرهاب الإسلامي والسياسة الروسية

المنظمات الراديكالية الموجودة في مختلف أنحاء العالم الإسلامي هي المسؤولة عن تأهيل إعداد النشطاء، الذين انضمّ قسمٌ منهم إلى معسكرات التدريب؛ وبالتالي للمشاركة في العمليات الإرهابية في روسيا. النشطاء من هؤلاء يحظون بالتدريب والتنقيف الإسلامي في مصر وسوريا وإيران والسعودية وتركيا وسواها، بالإضافة إلى الداخل الروسي وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق؛ النشطاء الموجودون في روسيا الذين حصلوا على تأهيلٍ وتوجيهٍ من المنظمات الراديكالية في الشرق الأوسط، عرفوا كيف يستحصلون على الدعم وكيف ينشرون إيديولوجيتهم والذوبان في البيئة المحيطة والتسلّل إلى المؤسسة المحليّة.

الإيديولوجيا الأولى التي ركزت على إحراز الاستقلال عن روسيا قد تحوّلت بالتدريج إلى جهادية. وهذا المنحى الذي تعاضم على خلفيّة الحرب الدائرة عند أطراف الحدود الجنوبية لروسيا، ترافق مع توصيف الولايات المتحدة وإسرائيل والغرب عموماً بأنهم جميعاً أعداء.

الراديكاليون "الجهاديون" الروّاد في شمالي القوقاز يسعون لإقامة دولة الخلافة والشريعة هناك. المنظمة الأهم التابعة لهم هي "الجبهة الإسلامية" لشمالي القوقاز، التي مركزها في الشيشان. ومن هناك ينشر الناشطون أعمالاً إرهابية إلى أعماق روسيا. وفي الشيشان، تمّ تشكيل سلسلة من المنظمات الإسلامية الراديكالية، أبرزها "الجبهة الإسلامية" لشمالي القوقاز التي تعمل في أنغوشيا وداغستان وبشكيريا. وفي داغستان، تنشط منظمتا "شريات" و"جنت"؛ وفي بشكيريا، تنشط منظمة "جامعة حزب التحرير". وفي كيردينو - بلاكريا، تنشط منظمة "اليرموك". وفي أنغوشيا، منظمة "كليات" و"الجماعة الأنغوشية".

من باب السخرية أن روسيا وجدت نفسها متورّطة في حرب "غير متناظرة"؛ على غرار النضال الذي تمّ تطويره أيام الاتحاد السوفياتي كوسيلة لإلحاق الضرر بدولٍ أخرى. وإلى جانب الثوّار المؤيدين من الجمهور المتعاطف والمعتاد تاريخياً على الاصطدام مع السلطة المركزية مهما كانت، انضمت إلى هذا الصراع أيضاً جهات إسلامية راديكالية من الشرق الأوسط، أبرزها "الأخوان المسلمون". ففي نهاية الثمانينيات، استنسخ "الأخوان" أنشطتهم من أفغانستان إلى مناطق إسلامية في الاتحاد السوفياتي، وأحدثوا هناك صحوه إسلامية. السلطات الروسية التي تحاذر في أغلب الأوقات الدخول في مواجهة مع منظمات إسلامية أجنبية، أعلنت رسمياً "الأخوان المسلمين" كمنظمة إرهابية محظور نشاطها.

شمالي القوقاز نشبت حرب دامية بين الروس والمسلمين الثوّار. والتمرد في الشيشان تمّ قمعه بعد خوض حربيين دارتا في الفترتين بين (١٩٩٤-١٩٩٦) و(١٩٩٩-٢٠٠٧). ولا يزال شمال القوقاز يشهد أنشطة ثورية. قتال حرب العصابات والإرهاب تقشّي نحو مناطق أخرى في عمق روسيا، في حين أن الحرب النظامية في القوقاز في فترة ما بعد انتهاء حرب الشيشان الثانية عام ٢٠٠٧، خبت نارها. من أجل إحراز هذا الهدف، خاض الجيش الروسي نضالاً شرساً شمل تطهير أوكار المقاومة، ودمّر قرى، وقام بعمليات إحباط مركز ضدّ نشطاء مركزيين؛ هكذا تمّت تصفية أغلب وحدات حرب العصابات. وعلى حدّ زعم الروس، إن القانون والنظام قد تمّ فرضهما بمساعدة القيادة المحليّة المؤيّدّة للروس.

منذ نهاية الحرب النظامية بين روسيا والمتمردّين المسلمين شمالي القوقاز، تركّز النضال الإسلامي الراديكالي في العمليات الجماعية - أيّ مهاجمة أطر عسكرية قتالية وعمليات انتحارية. العمليات وجّهت بشكلٍ خاصّ ضدّ مؤسسات السلطة والجهات الأمنية الروسية في منطقة القوقاز، بالإضافة إلى عمليات داخل روسيا نفسها. والعمليات الإرهابية استهدفت أيضاً مؤسسات عامّة - مستشفيات (مثلما حصل في بودونوسك عام ١٩٩٥) ومدارس (بيسلان ٢٠٠٤) ومراكز ثقافية (المسرح في موسكو عام ٢٠٠٤) والأبنية

السكنية في المدن المركزية (بما في ذلك موسكو عام ١٩٩٩)، ومحاور المواصلات (الميترو في موسكو عام ٢٠١٠، وقطار موسكو - سانت بطرسبورغ عام ٢٠٠٩). كذلك، جرى تنفيذ محاولات اختطاف وضرب طائرات مدنية (في مطاري موسكو عام ٢٠٠٤). المواجهة بين روسيا والإسلام الراديكالي تحصل أيضاً في منطقة فولغا والجمهوريات الإسلامية التابعة للإتحاد السوفياتي سابقاً، خاصة في آسيا الوسطى. السلطات في هذه الدول ذات الحكم الذاتي في جوهرها، استخدمت القبضة الحديدية من أجل إيقاف النشاط الإسلامي المنقشي، ومراقبته والحد منه، حتى وإن لم يتحقق ذلك بنجاح ملحوظ.

روسيا تنظر لنفسها كجزء من الحضارة الغربية (وهذا المفهوم لا يُعتبر أمراً مفروغاً منه من وجهة النظر الغربية). إلى جانب ذلك، فإن حقيقة أن أجزاء هامة من أراضيها وسكانها وهويتها تشكل جزءاً من العالم الإسلامي، يتم استغلالها من قبلها لتأسيس الزعم بأنها تنتمي إلى العالم الإسلامي. ومن هنا انضمت روسيا بصفة مراقب إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، وحركت مجموعة برلمانية "روسيا والعالم الإسلامي - حوار استراتيجي"؛ وفوق كل هذا، نجد أنها تمارس سياسة معادية للغرب في الشرق الأوسط، بما في ذلك سياسة مستقلة إزاء "محور الشر" (إيران وسوريا ومنظمات راديكالية). في روسيا، توجد هناك جهات غير قليلة تعتبر الدول الإسلامية كشريك مهم يُسهم في تقدم مكانتها الدولية، وهي تدعم بالتالي هذا الخيار. وبالإضافة للنشطاء المسلمين، يوجد أيضاً الشيوعيون والساعون إلى إعادة بناء الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفياتي وسائر المصالح الاقتصادية والأمنية والمتعلقة بالصناعات العسكرية.

إن الحل الروسي للتحدي المفروض يبدو ثنائي القيمة. فالسياسة الداخلية لروسيا تعكس الشك والريبة إزاء المنظومة الإسلامية. الجهات الأمنية الروسية تدير حرباً طاحنة ضد النشطاء الإسلاميين. إلا أنها لا تشن حملة أكثر من اللزوم ضد التنوع الإسلامي للثورة. ومع ذلك، فهي تصوّر الثوار على أنهم متمردون ضد الدولة وأنهم مجرمون تجب مواجهتهم بحسب معايير وإجراءات الأمن الداخلي. وحتى لو كانت السياسة الخارجية الروسية منطوية على أدبيات معادية للغرب ومتعاطفة مع المسلمين، إلا أن عناصر الإسلام الراديكالي ينظرون إلى روسيا كأحد الأهداف الجهادية. كما وتطوّرت لدى المنظومة الجهادية الراديكالية بشكل خاص مفاهيم تقول إن روسيا باستطاعتها أن تكون شريكاً في كبح الغرب وإلحاق الأذى به. إن روسيا تشارك في النضال الدولي ضد الجهات الإسلامية الراديكالية، حتى ولو بصورة استتسابية، ومن خلال نقل رسائل إيجابية للدول والجهات الإسلامية، خاصة تلك المعادية للغرب. هذه السياسة تعبر عن الفصل الواضح ما بين الإرهاب الإسلامي الداخلي الذي يتم تصويره كشأن روسي داخلي، وبين الإرهاب الإسلامي الناشط خارج الحدود الروسية. كذلك، فإن روسيا تميّز ما بين الإسلاميين الراديكاليين الذين لا يحاربون روسيا ويحصلون على دعم السلطة والتشجيع السياسي، وبين أولئك الذين ينشطون ضدّها من خارج حدودها.

ومع الإشكالية الكامنة في هذا التمييز، فالظاهر أن السياسة الروسية قد أعطت ثمارها. فعلى الرغم من القبضة الفولاذية التي اعتمدها روسيا ضدّ جهات راديكالية إسلامية ضمن أراضيها، ففي العالم الإسلامي لم تتفاقم المشاعر المعادية للروس، حتّى إزاء تدهور مكانة روسيا في صفوف دول الشرق الأوسط إثر دعمها غير المحدود لإيران ولسوريا بشكلٍ خاصّ، التي دارت في داخلها حرب أهلية دامية. كذلك فإنّ المطالب السياسية الإسلامية داخل روسيا لم تؤدّ إلى حالة تضامن ظاهرة في العالم الإسلامي. والذين رفعوا هذه المطالب تراجعوا مع مرور الزمن عن موقفهم هذا. وكجزءٍ من الجهد المبذول لهتدة الأقاليم المتمردة، والذي بدأ منذ بداية ولاية بوتين، فإنّ روسيا توصلت إلى تفاهات ضمنية مع دول ومنظمات إسلامية مختلفة بشأن امتناعها عن دعم أنشطة إسلامية تخريبية داخل أراضيها؛ ومن بينها إيران وتركيا وأغلب المنظمات ما عدا القاعدة. وحتّى الأخوان المسلمون الذين تمّ التوصل معهم إلى تفاهم عام ٢٠٠٦، قد أوقفوا تدريجياً نشاطهم المعادي لروسيا، وبدؤوا ينظرون إليها كشريكٍ في النضال ضدّ العدو المشترك - الولايات المتحدة.

روسيا في الشرق الأوسط

استراتيجية المواجهة الروسية مع الغرب في الشرق الأوسط تركّزت في الماضي على أخذ الحيطة والحياد، لكن، مع تقديمها لزيائنها المساعدة المتعدّدة المجالات: سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بما في ذلك المشاركة الفعّالة في القتال. وأغلب دول الشرق الأوسط جرى تمويلها ودعمها من قبل الاتحاد السوفياتي، خاصّة مصر وسوريا واليمن الجنوبي والعراق والجزائر وليبيا. وإثر سقوط الاتحاد السوفياتي، خسرت روسيا دفعة واحدة مكانتها ومواقعها في الشرق الأوسط. الحكومة الروسية الجديدة توجّهت غرباً، مع إدارتها ظهرها لأصدقاء الاتحاد السوفياتي القدامى الذين انكشفوا إثر ذلك أمام تسلّل الغرب.

بعد مرور نحو عقدٍ من الزمن، وفي عهد الرئيس بوتين، عملت روسيا على إعادة ترميم أوضاعها في الشرق الأوسط. وهذه المنطقة بالمفهوم الروسي تعني "الشرق الأوسط والأدنى" الممتدّ من باكستان وحتّى شمال أفريقيا؛ وهي اعتُبرت من قبل الروس على أنها منطقة إسلامية متواصلة ذات احتمال التوجّد السياسي تحت قيادة واحدة. كما وتتنظر روسيا إلى دول المنطقة على أنها تدخل في شراكة طبيعية. ومنذ السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٤) حينما كانت الولايات المتحدة مشغولة بالقتال في العراق، لاحظت روسيا وجود نافذة فرصة سانحة، وبدأت بتعميق تسلّلها إلى الشرق الأوسط. لقد بلورت استراتيجية جديدة لبناء علاقات إيجابية مع كلّ اللاعبين، من خلال التدخل في كلّ محاور الأحداث في المنطقة. والشاهد البارز على ذلك هو علاقاتها مع إسرائيل، في مقابل علاقاتها مع أعدائها (مواضيع العلاقة مع إسرائيل، ومع الفلسطينيين، والمسار السياسي في الشرق الأوسط، سوف تُبحث في فصل خاصّ منفصل). وفي مقابل تبني سياسة التعاون حتّى مع الغرب، فإنّ روسيا بذلت جهدها في تقليص نفوذ منافسيها. والمناورة ما بين هذه الأطراف تتجلّى في خدمات الوساطة والتوفيق المقدّمة للجهات المتخاصمة. وهكذا تمّ عملياً استتفاف التنافس ما بين روسيا والغرب حول النفوذ في المنطقة.

وجهات نظر إقليمية

السياسة الروسية في الشرق الأوسط تركز على المفاهيم التالية:

- ١- خلال العقد الأول من الألفية الثانية، تزايدت الأهمية العالمية للشرق الأوسط كمنطقة غنية بالطاقة؛ وبالتالي، فإن ممرات نقل هذه الطاقة إلى الكثير من الدول قد تميزت بأهمية بالغة لناحية صون الأمن القومي لهذه الدول.
- ٢- بمناسبة هجمة العولمة ونهاية عصر "ثنائية القطبية"، تشكل في الشرق الأوسط نوعاً من الفراغ الأيديولوجي، تم ملؤه بصورة التقاليد والأعراف الدينية والقومية، وأدى إلى عدم الاستقرار وتفاقم النزاعات. كذلك تفاقمت أزمة السلاح النووي التي منبعها من داخل المنطقة، وبرزت على السطح أزمات الموارد الحيوية، مثل المياه والغذاء.
- ٣- تغير الأجيال في القيادات السياسية في المنطقة والتغييرات في المزاج الشعبي العام، أثارت إحساساً من الغموض وعدم الوضوح فيما يتعلق بالمستقبل. إن الحاجة إلى التنمية والحدثة لدى دول المنطقة باتت واضحة، وكذلك الحاجة إلى تضيق الفوارق الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية ما بينها. من ناحية أخرى، كان من المطلوب تقدم المسار السياسي الإسرائيلي - العربي، على الرغم من أن محاولات التوفيق ما بين الأطراف المتخاصمة قد استنفدت حتى الآن من دون إحراز نجاح. على ضوء كل ذلك، لا بد من التفكير في مقاربات جديدة لحل مشاكل المنطقة، في وقت يبدو الشرط الأساسي لإنجاح محاولات الوصول إلى شق طريق إقليمية يكمن في إشراك المنظومة السياسية التقليدية في دول المنطقة في المسارات السياسية.
- ٤- الولايات المتحدة قادت في المنطقة سياسة التحديث والدمقرطة القهرية، الأمر الذي تجلّى في فرض معايير أجنبية على مجتمعات إسلامية تقليدية. وكانت النتيجة بعكس ما أردت: القوى المحافظة والراديكالية تغلبت، وحصل تآكل في الأمن الإقليمي وتعاظم الإرهاب الدولي (يُشار إلى أن السعي حتى لامتلاك سلاح نووي في الشرق الأوسط هو نتيجة لمحاولة فرض معايير أجنبية على المنطقة؛ وإيران من ناحيتها اعتبرت أن زيادة الضغط عليها يُسهم في عدم الاستقرار الإقليمي).
- ٥- إعلان الحرب على الراديكاليين الإسلاميين فهم في العالم العربي بأنه تحدٍ للإسلام نفسه، وشجّع بالتالي على الأجواء المعادية للغرب. والانسحاب الأميركي من المنطقة ليس فقط أنه لن يغيّر المنحى الناشئ المعادي للغرب، بل أنه سوف يفاقمه - وذلك بإطلاق يد قوى إسلامية راديكالية سوف تبحث لنفسها عن هدفٍ آخر. وهذا الهدف قد يكون روسيا نفسها، وكذلك أيضاً مناطق تتركز فيها مصالحها.

على قاعدة هذه الافتراضات والمفاهيم - وهنا يجب التنويه إلى أن قسماً منها قد عفا عليه الزمن في أعقاب الربيع العربي - قامت روسيا ببلورة سياستها من خلال رسم هدفها الاستراتيجي بأن تشكل بديلاً من الولايات المتحدة، وأن تؤسس موقعها في المنطقة بحيث تكون مقبولة من الجميع. وضمن هذا الإطار،

حدّدت روسيا لنفسها كأهداف مرحلية الوصول إلى احتواء التهديدات التي مصدرها الأنشطة الإسلامية، وخدمة مصالحها الاقتصادية في المنطقة.

ومن المجالات البارزة للتجارة الروسية مع دول المنطقة، يبرز بشكلٍ خاصّ في تصدير الأسلحة والتكنولوجيات الأمنية. وبعد بذل جهود توفيقية كبيرة، بدأت روسيا بالمشاركة والاندماج في سوق السلاح الدولي إلى جانب الدول العربية المنتجة الكبرى. وخلال بضع سنوات فقط، تمكّنت روسيا من إعادة ترميم سوقها، بل وإعادة تحسينه وتحسينه على هذا الصعيد في المنطقة. إن تحسين نوعية المنتجات الأمنية الروسية قد سمح لها بزيادة حجم وأهمية المنافسة مع المنتجات الغربية. إن تصدير الأسلحة كانت له أهداف سياسية، لأنه اعتُبر بمثابة رافعة لزيادة نفوذها ومكانتها لدى الدول المستهدفة أو المعنّية، وأيضاً على الصعيد الدولي. (في سائر دول العالم تتركز الصادرات الروسية على مصادر الطاقة والمواد الخام). كذلك يوجد ثمة احتمال أن يكون تسرّب الوسائل القتالية إلى المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط على سبيل المثال، يُسهم هو أيضاً في خدمة أمن روسيا. وهذا بسبب أن هذا التسرّب يسمح لجهات ومنظمات إرهابية في المنطقة بمواصلة نضالها ضدّ الولايات المتحدة وإسرائيل؛ وبالتالي عدم التفرّغ للقتال ضدّ روسيا ضمن أراضيها الخاصّة. إلّا أن سياسة تصدير الوسائل القتالية تتميّز بالحرص على عدم انتهاك التوازن الإقليمي واستقراره. وحقيقة أن روسيا لم تزوّد إيران بصواريخ S300 تشكّل مثلاً دامغاً إلى هذا التوجّه.

كذلك بالنسبة لموضوع التكنولوجيات النووية، لاسيّما تصدير المفاعلات؛ فهو يشكّل مجالاً ذا أفضلية بالنسبة لروسيا. ففي روسيا، يوجد لوبي (مجموعة ضغط) قويّ جداً، يضمّ فعاليات تسعى لتقدّم هذا الفرع، وهو يعرض بضاعته على أيّ زبون في المنطقة. لقد كان لروسيا قسم بارز جداً من الفضل في تقدّم البرنامج النووي الإيراني، الأمر الذي تجلّى في نقل المعلومات التكنولوجية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأيضاً بتزويد طهران بالمفاعل الذي أقيم في بوشهر. وهذا التطوّر شكّل جزءاً من إعادة تشكيل وتحديد وظيفة روسيا في منطقة الشرق الأوسط. ووزير الخارجية بريماكوف هو الذي بادر إلى هذه السياسة على ضوء التدخل الغربي في الحرب التي دارت بين الدول التي كانت تشكّل يوغوسلافيا. بريماكوف الذي أيدّ أتباع خطّ روسي متصلّب في الساحة الدولية وخطّ تقارب مع العلاقات مع الدول العربية، هو الذي أوصى بتزويد إيران بالسلاح والمساعدات التي قدّمت لها في بناء المفاعل في بوشهر.

على مدى سنوات عديدة تجاهلت روسيا المغزى التهديدي الكامن في البرنامج الإيراني، وذلك بتفضيلها الاستفادة من الاعتبارات التي من شأنها أن تدرّ عليها منافع. من ناحية أخرى، وحيث أنها لا تشعر بالارتياح إزاء تسلّح إيران بالنووي، فإنها تحرص على صورة الدولة المتعاونة مع الأسرة الدولية في الجهود المبذولة لإبطاء تقدّم البرنامج؛ وهذا يتّضح بالمطالعة في مسار إنجاز المفاعل. في المقابل، روسيا، العضو في مجلس الأمن الدولي وفي كلّ المنتديات والمؤسسات الدولية الخاصّة بمراقبة التسلّح النووي، بما فيها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، شاركت بشكلٍ فعّال معها جميعاً؛ وهي شاركت في مؤتمر دول (1+5)، وأيدت أغلب القرارات الدولية التي دعت إيران إلى التوقّف عن تخصيب اليورانيوم (في الإجمال، تمّ خلال الأعوام

٢٠٠٦-٢٠١٠ استصدار القرارات ١٧٣٧، ١٧٤٧، ١٨٠٣، ١٩٢٩ التي فرضت عقوبات على إيران).
التغير الملحوظ في مقاربة روسيا للبرنامج النووي الإيراني حصل إثر استجابتها لخطة "إعادة التشغيل"
الأميركية؛ وعندها حصلت برودة في العلاقات بين الدولتين. الإيرانيون من جانبهم ردوا بغضبٍ شديد. وعلى
مدى عدة أشهر، تمّ ما بين روسيا وإيران تبادل رسائل شديدة اللهجة. كذلك تمّ توجيه رسائل روسية علنية
تُعبّر عن القلق من إنجاز البرنامج النووي الإيراني على المدى المنظور، وتتضمّن الأعراب عن الخوف من
سباق تسلّح نووي يجري في الشرق الأوسط في أعقاب تسلّح إيران بهذا السلاح؛ بالإضافة إلى التخوّف من
انهيار نظام الرقابة الدولي بأكمله على هذا السلاح. مع ذلك، فإنّ الاعتبارات التي تستدعي التعاون مع إيران
قد تغلبت على الخوف من المغازي السلبية لإنجاز البرنامج النووي الإيراني - في حال وجودها. وحتى الآن،
لا يمكن استبعاد إمكانية أنه، بالرغم من الأدبيات الصوتية الصادرة عن روسيا لحماية إيران، قد يوجد ثمة
من يتنفسون الصعداء إذا قامت جهات دولية أخرى بتعطيل البرنامج الإيراني.

إثر انطلاق "الربيع العربي"، كان يبدو أن أهداف روسيا في الشرق الأوسط قد تحقّقت بنجاح. روسيا
ناورت باتخاذها موقفاً خاصاً مميّزاً كدولة ذات علاقات مع جهات مختلفة من المنطقة، الأمر الذي وقّر لها
أفضليات محتملة لناحية تقديم خدمات وساطة وتوفيق. كما وأن هذه السياسة ساعدتها أيضاً على منع سقوط
منطقة شمالي القوقاز بأيدي القوى الإسلامية، وذلك من طريق فصلها عن دول الشرق الأوسط وعن مدى
نشاط أغلب المنظمات الراديكالية العاملة في المنطقة. لكن، لا يمكن الافتراض بأن هذا الواقع سيستمرّ للأبد.
عملياً، القوى الإسلامية الراديكالية تحتفظ بروسيا كرهينة. إن احتمال صعود جهات راديكالية في دول الشرق
الأوسط إلى سدّة السلطة، يضع روسيا في وضع سيّكون لزاماً عليها معه العودة لاختيار الحياد. لكن، حتّى
على ضوء هذا التطوّر، فإنها لا تزال تواصل محاولاتها لتحسين وضعها الإقليمي من طريق استغلال السياسة
المعادية للغرب لدى زبائنها في المنطقة، والأجواء السلبية الشائعة في الشارع العربي إزاء الولايات المتحدة
والغرب عموماً. روسيا تدعو إلى دمج العالم الإسلامي التقليدي في مسار الديمقراطية في المنطقة، لكن بناءً
على وتيرة وسلّم أولويات يقبل به سكّان المنطقة والمنظومة السياسية فيها، وليس بناءً على الإملاءات
الأميركية. المقصود هنا هو الغزل الذي تمارسه روسيا إزاء العديد من الجهات الإسلامية بمختلف أنواعها،
بهدف أن تفتح لصالحها قلوباً وأبواباً في المنطقة.

هذه السياسة جاءت تعبيراً عن الجهد الروسي المبذول للمحافظة على علاقات سليمة مع مختلف الجهات
في المنطقة. وروسيا التي استقادت من التجربة السوفياتية التي قامت على اختيار طرفٍ ما بحدّ ذاته فقط،
تحرص الآن على تطوير علاقات مع أنظمة لها علاقات ودية مع الغرب ومع دول أخرى ذات أنظمة معادية
للغرب، بالإضافة أيضاً إلى العلاقة مع أطراف راديكالية ومعتدلة على حدٍ سواء، ومع جالياتٍ عربيةٍ وغير
عربية، من السنّة والشيعية على السواء؛ وأيضاً مع إسرائيل من ناحية، ومع فصائل فلسطينية من ناحية
أخرى. وبناءً عليه فالخطة الروسية تعمل حالياً في ظل أن كلّ طرفٍ من الأطراف يخشى أن تتركه روسيا
وتقف إلى جانب أعدائه.

يُضاف إلى ما تقدّم أن الغزل الغربي لروسيا، ضمن إطار الجهود المبذولة لكبح البرنامج النووي الإيراني، ومحاولة إضعاف المنظمات الراديكالية الناشطة في الشرق الأوسط، قد ساعدها على تعزيز موقفها كدولة ذات نفوذ في الشرق الأوسط. وخطة "إعادة التشغيل" التي تعترف بتطلّعات روسيا في المنطقة هي شاهدٌ على ذلك. في هذه المنطقة يجب النظر أيضاً إلى اندماج روسيا كشريك في المسار السياسي، وكعضو في اللجنة الرباعية والمؤتمرات الدولية الأخرى، مثل السداسية (1+5). كذلك، لا يمكننا أن نستبعد فكرة أنه بسبب تراجع نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، قد تتأثر قدرة روسيا على أن تبني نفسها كبديلٍ عنها. الانسحاب الأميركي من دول في الشرق الأوسط من شأنه أن يتركها طُعماً للسيطرة الراديكالية وتحويلها إلى قواعد عمل ضدّ روسيا أيضاً ومناطق تأثيرها.

هذا التوقّع الحزين بالنسبة لروسيا إنما ينبع من التقدير بأن المسار الثوري الذي يُحدّثه "الربيع العربي" في الشرق الأوسط سوف يؤدي إلى أسلمةٍ جارفةٍ للمنطقة. وفي نظر روسيا، أن هذا الواقع تدفع إليه الدول السنيّة، وفي مقدّمتها السعودية، والتي تشكّل جبهة إقليمية ضدّ المعسكر الشيوعي الذي يضمّ دول المحور المعادي للغرب - إيران وسوريا. والقيادة الروسية تدرك بأن المعسكر السنيّ - بدعم غربي - ينجح بتقديم أنظمة إسلامية في الدول المرشحة للثورة، وذلك من خلال طرد النفوذ الإيراني والتشجيع على الوقوف بوجه مشروعها الساعي إلى بلورة جبهة إسلامية إقليمية ضدّ الغرب عموماً، وإسرائيل خصوصاً. إن روسيا بسبب حماسها للدفاع عن سوريا بوجه الثورة الحاصلة فيها وبوجه الضغوطات الدولية التي تمارس على نظام الأسد للتنازل عن السلطة، ولكونها تدافع عن إيران بوجه العقوبات الدولية، وجدت نفسها عالقة ضمن المعسكر الشيوعي بالذات. إن روسيا التي تتذكّر الدروس المستفادة من تدخل الاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وتحاذر الظهور بمظهر من يختار طرفاً محدداً في المواجهة الإقليمية القائمة، إنما تجد نفسها مرغمة الآن على اختيار طرف - ليس هو بالذات الذي يبدو انتصاره مضموناً.

جوانب ثنائية

* إيران: العلاقات الروسية-الإيرانية شهدت على مرّ العصور طلعات ونزلات، على الأرجح كانت فترات خصومة وعداء. وخلال السنوات التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفياتي، وعبر التغلّب المتبادل على رواسب الماضي، تحوّلت إيران إلى شريك مركزي لروسيا في مسائل ثنائية الجانب، إقليمية ودولية. وإيران كدولة مركزية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى - وهي منطقة محطّ اهتمام دول عظمى أخرى - تشكّل مصدراً محتملاً لتهديد المصالح الجيوسياسية لروسيا. لكن، بفعل موقعها الجغرافي وسياستها الودّية تجاه روسيا والإحجام عن تحدّيها أو استفزازها في الموضوع الإسلامي داخل روسيا نفسها ومناطق الاتحاد السوفياتي السابق، فإنها تحظى لديها بمعاملة خاصّة لكونها تشارك في الجهد الرامي إلى كبح جماح التطلّعات الغربية في الشرق الأوسط، ولكونها القائدة المحتملة للعالم الإسلامي. القيادة الروسية تميل للاعتقاد بأن روسيا ستخرج رابحة من التعاون مع إيران أكثر ممّا هي عليه الحال مع جهاتٍ أخرى في المنطقة،

وكذلك مع الغرب. والسياسة مع إيران محكومة بفكرة أن التخلي عن العلاقات معها سيعني حلول أطرافٍ أخرى في مكان الفراغ، والصين في طبيعتها. لكن، عملياً، نجد أن السياسة الروسية تجاه إيران هي سياسة مزدوجة لكون اعتبارات الحذر منها هي التي تُملئها.

من الناحية العملية، تشكّل العلاقات مع إيران مسألة خلافية داخل روسيا. ومن الممكن أن نلاحظ فيها وجود مخاوف من تهديد إيراني للمصالح الروسية ومن تصرف إيران بعد أن تُحرز سلاحاً نووياً، لأنها آنذاك يمكن أن تتحوّل إلى منافس اقتصادي في منطقة بحر قزوين، حيث تمتلك رافعات نفوذ وتأثير في الموضوع الإسلامي. كذلك، فإن الطموحات الجيوسياسية الإيرانية تهدد المصالح الروسية. لذا، فإلى جانب سياسة التأييد، لا تزال روسيا تحتفظ بالاشتباه والشكّ إزاء تصرف إيران المستقبلية. وضمن السياسة الروسية إزاء إيران، يمكن ملاحظة وجود تعبيرات عن سياسة روسيا المعادية للغرب، والتي تسعى إلى طرد الغرب من الشرق الأوسط من خلال استغلال الرافعة الإيرانية. لقد شكّلت روسيا كابحاً لحرية العمل الغربية لناحية سعي إيران لامتلاك سلاح نووي، بالرغم من أن تصرف إيران في الساحتين الإقليمية والدولية، وخاصة تقدّم مشروعها النووي، قد أدّى إلى إرباكها. لكنّ التصرف الإيراني في الوقت نفسه قد أتاح لروسيا فرصة حشد المعسكر المعادي للغرب إقليمياً، إلى جانب تحقيق مكاسب في المجالات الاقتصادية. وبالنسبة لوجهة النظر الروسية أيضاً، فمن المحتمل أن عدم الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط في أعقاب أحداث "الربيع العربي"، من شأنه أن يزيد من ثمن التخلي عن العلاقات مع إيران. ولذلك، فالمتوقّع هو أن روسيا ستواصل تمسكها بسياستها المزدوجة إزاء إيران، ولن تتخلى عن علاقتها معها.

على هذا الأساس، قدّمت روسيا دعمها لسياسة إيران الاستفزازية في الساحة الدولية؛ ومن ضمن ذلك، تسامحها إزاء تصديرها الإسلام الراديكالي. كذلك، فإن روسيا مهتمة بتصدير الوسائل القتالية لإيران - الأمر الذي يشكّل واحداً من مسارب الدخل الأساسية لديها (إيران اشترت معدّات روسية منذ نهاية الحرب الإيرانية-العراقية). في هذا السياق، يجب العودة للتذكير بالمساعدة الروسية المقدّمة لإقامة المفاعل النووي في بوشهر، وكذلك بغضّ النظر الروسي عن تسربّ تكنولوجيات حسّاسة من روسيا إلى إيران في المجال النووي والصاروخي، خلال العقد الأوّل من القرن الحالي. في الأغلب كان المقصود هو وسائل قتالية أساسية من دون مساعدة مكشوفة في مجال تطوير الصواريخ. وخلال تلك السنوات، نشرت وسائل الإعلام أخباراً عن بيع سلاح روسي لإيران بمليارات الدولارات؛ إلا أن صفقات قليلة وضعت عملياً موضع التنفيذ، وتناولت فقط الوسائل غير المتطورة. وبالرغم من توقيع صفقة بيع صواريخ S300، فإن هذه الصواريخ لم تسلّم بالرغم من الضغوطات الإيرانية الحديثة.

يُضاف إلى ما تقدّم حقيقة أنه توجد في روسيا جهات كثيرة ذات مصلحة ترى في إيران شريكاً، خاصة فيما يتعلّق بالصادرات الأمنية. هذا على الرغم من أنه توجد في روسيا حالياً اتجاهات حديثة نسبياً تسعى إلى تطوير مجالات تكنولوجية معيّنة بمساعدة الغرب كبديلٍ عن التعاون مع إيران في مجال مصادر الطاقة. كما يمكن الافتراض بأن الروس سيواصلون السعي لتأسيس وضعٍ يسمح لهم بالاستفادة من الجانبين. كذلك

فإن التوتر في الساحة الدولية بخصوص البرنامج النووي الإيراني يؤثر على أسعار النفط ويهدد برفعها؛ ومن هنا يأتي اهتمام روسيا بهذا التوتر. وفي الوقت نفسه، ينبغي التذكير بأن التعاون مع روسيا يرتدي طابعاً من الأهمية بالنسبة لإيران، خاصة لاستخدامه كورقة مساومة في المواجهة القائمة ما بينها وبين الغرب.

وإلى جانب التطورات التي مصدرها أحداث "الربيع العربي"، والتي جعلت من إيران واحدة من حليفات روسيا الأخيرة في المنطقة، وكذلك في أعقاب نشر تقرير وكالة الطاقة الذرية الذي أكد وجود برنامج نووي عسكري في إيران، فإن روسيا انضمت إلى الجهد المبذول لدعم إيران ورفضت المشاركة في معسكر العقوبات ضدها. كما وأنها استخدمت الفيتو ضد عقوبات مجلس الأمن الدولي. وهكذا تحولت روسيا عملياً إلى الحارس الذي يكبح الضغوطات الموجهة ضد إيران. وهذه السياسة تعود إلى منابع معادية للغرب في أساسها؛ والذي يوجهها بنسبة أكبر هو الخوف من مكاسب حيثية في التنافس على الموارد الإيرانية، وبنسبة أقل التعاطف مع إيران.

في كل الأحوال، نجد أن روسيا من أجل خدمة مصالحها، تعمل في مجالات مقابلة مختلفة: ففي مقابل تقديم الدعم الدولي الجارف لإيران، نجد أن روسيا انضمت إلى نشاط "السداسية" الرامي إلى احتواء البرنامج النووي الإيراني. وفي مقابل الافتراض الشائع في روسيا بأن مسألة مهاجمة إيران من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل هي مجرد مسألة وقت فقط، فإن الاستعدادات تجري هناك على قدم وساق وفقاً لذلك. وفي ظل هذه الفرضيات، تنكب روسيا على دراسة فكرة استغلال مهاجمة إيران من أجل القيام بتدخل عسكري في منطقة القوقاز، ضد جورجيا وأذربيجان، اللتين تشكلان محوراً استراتيجياً مشتركاً مع الناتو ضد روسيا و ضد إيران. وصحيح أن هذا التوجه يبدو حقيقياً من خلال التحضيرات العملائية العسكرية، إلا أنه توجد حوله خلافات ومشاحنات لناعية إمكانية أن تؤدي نتائجها إلى تداعيات وانعكاسات غير بسيطة.

* تركيا: تركيا هي الجارة القوية لروسيا، وهي عضو في الناتو، الأمر الذي يعيق إمكانية التقارب بين الدولتين. يُضاف إلى ذلك أنه توجد لدى روسيا مخاوف من تركيا ذات جذور تاريخية. في الماضي، سيطرت تركيا على مناطق، خاصة في القوقاز، كانت عبر التاريخ تحتلها روسيا. إن أغلبية السكان المسلمين في روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقاً تتكلم اللهجات التركية، علماً بأن الأفكار التركية الشمولية لم تنتشر من العالم. إلى جانب ذلك، خلال السنوات الأخيرة، لم يسجل وجود تقارب بين روسيا وتركيا على خلفية موضوع اقتصادي مشترك. حجم التجارة بين تركيا وروسيا ارتفع خلال السنوات الأخيرة من ١٠ إلى ٢٥ مليار دولار سنوياً. وهكذا تحولت روسيا إلى شريك تجاري أساسي لتركيا. يُضاف إلى ذلك أن شركة روسية حكومية تتحمل مسؤولية مشروع بناء أول مفاعل نووي في تركيا.

من ناحية أخرى، وفي حين أن تركيا تُعتبر مُستهلكاً بارزاً للنفط والغاز الروسيين، فإن طرق نقل هاتين المادتين إلى أوروبا، بما في ذلك طريق "نافوكو" الذي توجد أقسام منه غير مستكملة بعد حتى الآن، تمرّ

عبر الأراضي التركية. وعند الطرف الآخر لهذا الطريق، عند بحر قزوين، من المفترض أن يتم شقّ طريقٍ تحت البحر يرتبط بدول آسيا الوسطى، ويتحاشى المرور في كلٍ من روسيا وإيران. روسيا من ناحيتها، زادت من نشاطها في هذه المنطقة بالتعاون مع إيران والصين والتنافس مع تركيا. هذا التعاون يتجلى في مشروع "المجرى الجنوبي" لنقل الغاز على أوروبا عبر البحر الأسود، وأيضاً في مشروع خطّ "شرق سيبيريا - المحيط الهادئ" لنقل النفط إلى الصين. وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١، تمّ إطلاق الخطّ الروسي لنقل الغاز إلى أوروبا - "المعبر الشمالي".

على خلفيّة التغيير الذي طرأ على توجّه السياسة التركية منذ تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم برئاسة أردوغان، وفي مقابل ابتعاد تركيا عن الولايات المتحدة وعن الغرب عموماً، تزايد الاهتمام الروسي بتدخّل الأتراك لصالح روسيا في العالم الإسلامي، خاصّة على ضوء تصاعد المكانة التركية في المنطقة. وفي هذا المجال احتاجت روسيا للدعم التركي في إطار منظمة العمل الإسلامي OIC، حيث تتمتع روسيا فيها بصفة مراقب. روسيا اضطرتّ للتنسيق مع تركيا بشكلٍ خاصّ من أجل منع حصول دعم تركي للمتمردين الإسلاميين في القوقاز. إلى جانب ذلك، تسعى روسيا وتركيا إلى تحسين موقعهما ونفوذهما في مناطق متطابقة؛ ومن هنا ينبع التوتر الجديد المتفاعل ما بينها. كما وأنه منذ بداية خريف العام ٢٠١١، وعلى خلفيّة الحرب الأهلية الناشبة في سوريا، حصلت خلافات في الرأي بين روسيا وتركيا إزاء الموقف من نظام بشار الأسد ومواجهة الجيش السوري للانتفاضة. ففي حين كانت تركيا في عداد الدول التي طالبت الأسد بالتنحّي، فإن موسكو بقيت وقيّة لخطّ تأييده ودعمه.

بصرف النظر عن هذه الخلفيّة، تطوّرت في الآونة الأخيرة توترات إضافية بين الدولتين، وصلت إلى حدّ الاحتكاك في الميدان الأمني. وتجدر الإشارة إلى أن تركيا تستقرّ روسيا في الميدان الاقتصادي أيضاً، وهذا يحصل بخصوص حفر آبار الغاز من آسيا الوسطى إلى أوروبا مع تقادي المرور بروسيا. كذلك في المجال الجيوسياسي، تتخذ تركيا مواقف تستقرّ بها روسيا، أن فيما يتعلّق بإيران وسوريا، أو في ما يتعلّق بالقوقاز، حيث تمّت صياغة جبهة مشتركة مع جورجيا وأذربيجان من أجل الوقوف بوجه المصالح الروسية. وإزاء هذه التحدّيات التركية، تنشط روسيا لإقامة محور استراتيجي خاصّ بها، هدفه احتواء تركيا واليونان وقبرص، وربما أيضاً مع الأردن؛ بل وعرض عليه الروس بيعه منظومات أسلحة خاصّة في مجال الدفاع الجوّي. وبالرغم من أن هذه العروض لم تنفّذ بعد، فإن روسيا واصلت جهودها لجذب اهتمام الأردن بشراء وسائل قتالية روسية، على أمل أن يقرّر هذا الأخير في المستقبل تنويع مصادر مشترياته في هذا المجال.

* لبنان

روسيا تقيم تعاوناً اقتصادياً مع لبنان، وحجم التجارة ما بينهما ازداد في الآونة الأخيرة بصورة ملحوظة، خاصّة بعد حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦. فبعد هذه الحرب أرسلت روسيا مساعدات إنسانية إلى لبنان، بالإضافة إلى وحدة هندسة عسكرية ساعدت في ترميم بنى تحتية وإقامة جسور. الكثير من اللبنانيين يدرسون

في مؤسسات التعليم العالي في روسيا؛ كما وتشكّل روسيا أحد مصادر التسليح للجيش اللبناني. وفي عام ٢٠١٠ عرضت روسيا تزويد لبنان بطوّافات حربية من نوع MI-24 مجاناً، بعد أن رفض هذا الأخير صفقة تزويده بطائرات قتالية من نوع ميغ ٢٩ وعشرات الدبابات، بالإضافة إلى صيانة أولية وتدريب الطاقم المهني.

في مقابل علاقات روسيا بالحكومة اللبنانية، أقامت لها علاقات مستقلة مع حزب الله اللبناني. ومن خلال العلاقة بحزب الله والعلاقة مع حماس الفلسطينية، سعت روسيا إلى تعطيل إمكانية قيام مساعدة خارجية لجهات إسلامية راديكالية تنشط ضدها وعلى أراضيها، خاصةً وأنها لا تعترف بتوصيف أو تصنيف حزب الله والمنظمات الإسلامية العاملة خارج أراضيها ومناطق نفوذها كمنظمات إرهابية. وبناءً عليه، اعتبرت حزب الله بمثابة مشكلة داخلية لبنانية؛ ومن هنا يأتي غضّ النظر الروسي عن تهريب وسائل قتالية روسية من سوريا وإيران إلى حزب الله، الأمر الذي يحصل في مقابل تقاهم ما بينها وبين الحكومة اللبنانية ومحاولاتها تزويد الجيش اللبناني بالوسائل القتالية.

* مصر

مصر كانت الأولى، والمركزية، من بين الدول التي أقام معها السوفييات في حينه، علاقات ودّ وتعاون. والعلاقات بين مصر والاتحاد السوفياتي شملت المساعدة العسكرية الجارفة، بما في ذلك إعادة ترميم الجيش المصري لعدّة مرّات إثر هزائمه في الحروب مع إسرائيل؛ بل والمشاركة معه في القتال ضدّ إسرائيل. وهذه العلاقات شملت أيضاً توظيفاً واسع النطاق في بنى تحتية اقتصادية مصرية، بما في ذلك إقامة ورش ومشاريع صناعية كبرى وما إلى ذلك. في عام ١٩٧٢، تمّ طرد المستشارين السوفييات من مصر، والعلاقات الثنائية دخلت في حالة جمود، استمرّت حتى تفكّك الاتحاد السوفياتي. مصر طوّرت علاقات إيجابية مع روسيا الجديدة، من خلال عدم تهديدها المصالح الروسية الداخلية فيما يتعلّق بالتحدي الإسلامي، والامتناع عن منافسة روسيا في موضوع مصادر الطاقة. حيث حجم التجارة بين مصر وروسيا، الذي هو في أغلبه صادرات روسية، يصل إلى أكثر من ٢ مليار دولار. يُضاف إلى ذلك أنه قبل أحداث "الربيع العربي"، زار مصر نحو مليون ونصف مليون سائح روسي سنوياً. مع ذلك، وبالرغم من أن الرأي العام الروسي قد فضّل النظام القديم على النظام المجهول المستقبلي، فإن روسيا لم تبادر إلى حماية نظام حسني مبارك المنهار.

* سوريا

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي (القرن العشرين)، كانت سوريا بمثابة الحليف الأساسي للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، وهي شكّلت قاعدة للخبراء والمستشارين السوفييات، وقاعدة أيضاً لوححدات الأسطول السوفياتي ومنظومات الدفاع الجويّ المتعلّقة بالمهام الخاصة. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، برّدت سوريا علاقاتها مع روسيا على خلفيّة ماسميّ في حينه بأنه "خيانة للقضية العربية"؛ كذلك شكّلت الديون السورية الكبرى لروسيا من أجل شراء أسلحة سوفياتية، نكرتها سوريا، قاعدة لخلافات ما بين الدولتين. مع ذلك، فإن العلاقات الروسية-السورية قد جرى ترميمها في إطار جهود العودة الروسية إلى

خصوصاً. وبالإضافة للدفاع عن النظام، حاولت روسيا التوفيق ما بينه وبين الثوار، على أمل إقامة علاقات مع السلطة الجديدة أيضاً.

* العراق

العراق بقي حليفاً مقرباً من الاتحاد السوفياتي، حتى أيامه الأخيرة. وفي النظرة الروسية، يتمتع العراق بأهمية جيوسراتيجية ملحوظة، باعتباره يربط ما بين الشرق الأوسط والخليج الفارسي وتركيا وإيران والقوقاز وآسيا الوسطى. لذلك، وظفت روسيا جهوداً كبرى في مسار تمركزها في العراق، الأمر الذي ذهب مع الريح إثر سقوط نظام صدام حسين. ولا تزال المؤسسة الروسية القديمة، (خاصة المستشرقون هناك)، تحتفظ بنظرة ودية إلى العراق، وتوجه انتقادات لاذعة للغزو الأميركي هناك. إثر ذهاب نظام صدام، أقام الروس علاقات إيجابية أيضاً مع النظام الجديد في العراق، من خلال استغلال العلاقات الشخصية والبنى التحتية الاقتصادية القائمة منذ القديم. الجيش العراقي من ناحيته لا يزال يعتمد في أغلبه على السلاح والتدريب الروسيين. ورئيس الحكومة العراقي نوري المالكي زار موسكو عام ٢٠٠٩، وحصل في حينه ترتيب مسألة مواصلة التعاون بين روسيا والعراق في شتى المجالات، خاصة المجال الاقتصادي. وبالإضافة إلى انشغال روسيا في حقل التصدير إلى العراق، فإنها انهمكت أيضاً على صعيد بناء البنى التحتية في الدولة، بما فيها ما يتعلق بإنتاج النفط في المنطقة الكردية - فلقد حظيت شركة روسية اسمها Lucoil عام ٢٠١١ بمناقصة كبرى في هذا المجال. ومن خلال نظرة إلى المستقبل، فإن روسيا تأمل الاستفادة من الفراغ الذي حصل في العراق إثر خروج القوات الأميركية من هناك.

* السعودية ودول الخليج

خلافاً لمصر وسوريا، اعتبرت السعودية خصماً لدوداً للاتحاد السوفياتي وروسيا على حد سواء. والروس كانوا يشكون فيها، عن غير عبث، بأنها تقدم المساعدات إلى الراديكاليين الإسلاميين في مناطق روسيا والاتحاد السوفياتي على حد سواء، وخاصة الوهابيين. ومع ذلك، تشكل نوع من التقارب ما بين روسيا والسعودية. فالرئيس بوتين زار الرياض عام ٢٠٠٧؛ وبعد الزيارة حصلت حركة وفود متبادلة بين البلدين من أجل توقيع اتفاقات تعاون، بما فيها المجال الأمني. وكمن في خلفية هذا التطور إدراك روسيا لوزن السعودية في الشرق الأوسط ومخاوفها من الخطر الإيراني. ثمّة سبب ملموس آخر للتقارب، يكمن في الاهتمام الروسي بالعلاقة القائمة بين السعودية والثوار الشيشان؛ وفي نيّة روسيا تشجيع السعودية أيضاً على المساهمة في إعادة بناء الشيشان التي تهدمت في الحرب مع روسيا.

دول الخليج من ناحيتها كدول حليفة للغرب، تصدّت للتسلل السوفياتي إلى المنطقة. ومع ذلك، وإثر انهيار الاتحاد السوفياتي، تطوّرت علاقات بين روسيا وبين كل دول المنطقة نتيجة للاهتمام المشترك، وخاصة الاهتمام الروسي بالقدرات الاقتصادية الكامنة في تلك المنطقة.

خلال التسعينيات من القرن الماضي، باعت روسيا الكويت وسائل قتالية، بما فيها ملامات وصواريخ مضادة للدروع وصواريخ بعيدة المدى. وخلال السنوات الأولى من القرن الحالي، باعت الإمارات أيضاً الكثير من ناقلات الجند. وفي وقت لاحق، أضيفت إلى اللائحة أسلحة خفيفة وصواريخ مضادة للدروع وصواريخ مضادة للطائرات على أنواعها. في خلفية التقارب بين روسيا ودول الخليج، مثلما هي الحال أيضاً بين روسيا والسعودية، يكمن البرنامج النووي الإيراني الذي يهدد الأمن القومي الخاص بدول الخليج مثلما يهدد مكانة روسيا في المنطقة. كذلك، فإن هذه الدول تبحث عن طريق لتتويع مصادر أسلحتها؛ والمساعدة العسكرية الروسية المقدمّة إليها تشكّل استجابة معقولة لتوقعاتها.

لكن، من ناحية أخرى، تتحوّل الآن السعودية، ومعها دول الخليج أيضاً، إلى تحدٍ أساسي بوجه روسيا في المنطقة، وذلك من خلال تشكيلها جبهة سنّية موجّهة ضدّ المحور الشيعي، الذي يضمّ من باب المفارقة روسيا أيضاً. روسيا تعمل اليوم بشكلٍ حثيثٍ من أجل إيجاد حلٍ لهذا الوضع المعقّد، الذي تبدو معه وكأنّها حليف للمحور الشيعي في الشرق الأوسط الذي يدخل في مواجهةٍ شاملةٍ مع الدول السنّية بقيادة السعودية ودعم الغرب.

* شمال أفريقيا

لقد قام تعاونٌ وطيدٌ وواسعٌ بين روسيا والجزائر. وقد وقّعت بين الدولتين اتفاقية تزويد وسائل قتالية بقيمة ٧ مليارات دولار. كذلك وقّعت بين روسيا وليبيا صفقة بقيمة ٤ مليارات دولار؛ لكنّها حصلت قبل فترةٍ وجيزةٍ من انهيار نظام القذافي ومصيرها غير واضح حتّى الآن.

إثر اندلاع أحداث "الربيع العربي"، تعاونت روسيا مع الغرب لإسقاط نظام القذافي، الأمر الذي ندمت عليه فيما بعد، عندما وصلت تباشير هذا الربيع بدعمٍ من الغرب إلى أبواب دمشق - الحليف الأساسي لروسيا في المنطقة.

* اليمن

في أيام الحرب الباردة، زوّد الاتحاد السوفياتي اليمن الجنوبي، الذي كان في حينه دولة ماركسية، بمساعدات أمنية كثيرة ومنوّعة. والتعاون بين روسيا واليمن استؤنف عام ٢٠٠٠؛ وبسرعةٍ وصل إلى أحجام واسعة وملحوظة، عندما زوّدت روسيا نحو ٦٠% من مجمل الوسائل القتالية الموجودة في اليمن (إلى جانب كلٍ من أوكرانيا والصين وتشيكيا وبيلاروسيا). في عام ٢٠٠٩، وقّعت بين روسيا واليمن صفقة أسلحة جديدة بقيمة نحو مليار دولار.

روسيا والمسار السياسي

الحركة الصهيونية الرائدة أسّست في روسيا وإسرائيل على أيدي مهاجرين روس زرعوا في المشهد الإسرائيلي قيماً ثقافية وسياسية روسية.

الاتحاد السوفياتي أسهم في إنقاذ بعض اليهود في الحرب العالمية الثانية، وشارك في إقامة دولة إسرائيل. وموجات الهجرة من الاتحاد السوفياتي ومن روسيا والاتحاد الروسي تحوّلت إلى عنصر بالغ الأهمية في مجمل سكان إسرائيل. إلا أنه خلال الحرب الباردة تفرّقت السبل ما بين الدولتين لسنوات عديدة. وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأعوام ١٩٦٧ - ١٩٨٨؛ وعلى خلفيّة النزاع الإسرائيلي-العربي وعبر استغلاله، عمّقت قيادة الاتحاد السوفياتي تسلّحها إلى الشرق الأوسط وعلاقتها مع الدول المخاصمة لإسرائيل؛ وخلال تلك الأعوام، اضطهد المواطنون اليهود في الاتحاد السوفياتي، ومنع اليهود الراغبون في الهجرة من المجيء إلى إسرائيل. العلاقات استوّفت في الثمانينيات مع تكك الاتحاد السوفياتي؛ ومنذ ذلك الحين تطوّرت العلاقات، من خلال بذل جهد مشترك للتغلب على الصعوبات والرواسب السلبية.

من الناحية المبدئية، تعتبر روسيا إسرائيل دولة تتقاسم معها حالة تقارب روحي وقيمي وثقافي، وكشريكٍ تكنولوجي واقتصادي وسياسي، حتّى لو خضعت هذه الأمور للمسائل المطروحة على بساط البحث. وفي النظرة الروسية، تُعتبر إسرائيل دولة غربية متطوّرة، ذات موقع دولي مؤثّر؛ ينطوي من ناحية على جوانب إيجابية بالنسبة لروسيا في الغرب والشرق الأوسط؛ ومن ناحيةٍ أخرى، ينطوي على جوانب سلبية، لأن إسرائيل هي حليفة الولايات المتحدة.

من زاويةٍ أخرى، المتفق عليه في روسيا هو النظر إلى إسرائيل والشعب اليهودي في المنفى كمنظومة مشتركة واحدة - وهذه النظرة لها تأثير كبير في صياغة السياسة الروسية إزاء إسرائيل.

منذ قيام الدولة، هاجر إلى إسرائيل أكثر من ١,٢٥ مليون من أصل روسي أو من الاتحاد السوفياتي السابق. وهذه الجالية، التي يوجد إزاءها في روسيا إحساس بالالتزام الأبوي لأمنها، لا تزال تحافظ على لغتها الأم وثقافتها الروسية، وهي تشكّل جسر عبور للعلاقات مع روسيا. وفي هذا الإطار، يجب التذكير بتصريحات عديدة لبوتين الذي وصف العلاقات الروسية-الإسرائيلية بأنها علاقات خاصّة، لاسيّما بسبب المسؤولية التي يشعر بها إزاء الروس المغادرين والذين يعيشون في إسرائيل. هذا الرأي كرّره مراراً في كلّ لقاءاته مع إسرائيليين وممثلي المنظمات اليهودية على أنواعها، وهذا حتّى قبل أن يصبح رئيساً لروسيا وحتّى لحظة كتابة هذه السطور. الجالية بأغليبتها هاجرت إلى إسرائيل والغرب في السنوات الأولى التي أعقبت سقوط الاتحاد السوفياتي؛ والذين بقوا في روسيا ودول الاتحاد السوفياتي السابق تنظّموا كجالية يهودية منمنّمة بمساعدة السلطات، وبتشجيعٍ من إسرائيل والجاليات اليهودية في الولايات المتحدة. السلطة الروسية من ناحيتها حاولت استغلال هذا الوضع من أجل تمرير رسائل بواسطة الجالية اليهودية، بهدف خدمة بعض الأهداف السياسية في مواجهة الغرب، وخاصّة الولايات المتحدة وإسرائيل.

استئناف العلاقات بين إسرائيل وروسيا تميّز بتطوير سريع للتعاون في مجالات عديدة - اقتصادية وسياسية. لكن، مع الوقت تمّ، إبطاء مسيرة التقارب. وإلى جانب الاهتمام البارز بمواصلة الهجرة الحرّة الواسعة النطاق ليهود روسيا، كان لإسرائيل اهتمام محدود بالتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني مع روسيا، لأسبابٍ منها وضعها الاقتصادي والدولي المتواضع. روسيا من جهتها حدّت من التعاون مع إسرائيل لاعتبارات سياسية. في العقد الأوّل لقيام روسيا، أيام الرئيس يلتسين، تخلّت روسيا عن القيادة السياسية في الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة. ولم يترك لوزير الخارجية الروسي كوزير في حينه (١٩٩١-١٩٩٥) سوى مهمّة هامشية فيما يتعلّق باتفاقات أوسلو (١٩٩٣-١٩٩٥) وباتفاق السلام بين إسرائيل والأردن. في عام ١٩٩٥، بردت العلاقات الإسرائيلية-الروسية بنتيجة أجواء تتعلّق "بالدول العظمى" سادت لدى النخب الروسية، بالإضافة إلى مسألة الاحتكاك مع الأميركيين إثر تدخلهم في يوغوسلافيا السابقة - حيث حاولت روسيا بكلّ الطرق، لكن من دون نجاح، أن تمنع تدخل الناتو العسكري.

على ضوء الانتعاش الاقتصادي والسياسي لروسيا، تغيّرت مقاربة كلٍّ من روسيا وإسرائيل للعلاقة المشتركة ما بينهما. فإسرائيل اكتشفت وجود فرصة اقتصادية في روسيا؛ وفي المقابل، تبلورت فيها فكرة أن العلاقة مع روسيا هي أمرٌ إيجابيٌّ لصالح كبح وتيرة تزويد الأسلحة الروسية إلى أعدائها، وفي طبيعتهم إيران. في روسيا مقابل ذلك، طرأ تحوّل سياسي قضى بتبني سياسة متشدّدة معادية للغرب، تمّ التعبير عنها خلال أزمات دولية في صور تحدّ للولايات المتحدة. وفي الشرق الأوسط ترجمت هذه السياسة بتقديم الدعم للمحور المعادي للغرب في المنطقة، من ناحية، وببذل جهدٍ روسيٍّ متزايد للمشاركة والضلوع في المسارات السياسية الحاصلة في المنطقة. من ناحية أخرى، مع التركيز على الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

إلا أنه على خلفيّة التغيير الشامل في السياسة الروسية على الساحة الدولية، حصل مرّة أخرى تآكلٌ في النظرة الإيجابية التي أباها الرئيس بوتن إزاء إسرائيل في مستهلّ ولايته. وخلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، اقتربت روسيا من الدول العربية واتخذت مواقف متعاطفة مع الفلسطينيين، مع الأخذ بنسبةٍ قليلةٍ بعين الاعتبار المصالح الإسرائيلية. كما وأنها ضمّت صوتها إلى الانتقاد الموجّه من قبل اللجنة الرباعية ضدّ السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزّة. وأثناء حرب لبنان الثانية التي جرت في صيف العام ٢٠٠٦، قدّمت روسيا لسوريا مساعدة سياسية، حيث دعمتها في الساحة الدولية، ومساعدة أمنية، وصلت في النهاية إلى أيدي حزب الله - وشمل ذلك إرساليات صواريخ متطوّرة مضادّة للدروع. الشكاوى الإسرائيلية حول هذا الأمر رفضتها روسيا. منذ العام ٢٠٠٧، وبعد الانقسام بين حماس وفتح، وسيطرة حماس على قطاع غزّة، سجّل تقاربٌ بين روسيا وحماس، وتمّ خلال هذه السنوات طرد دبلوماسيين إسرائيليين من روسيا (في الأرجح من دون سببٍ حقيقي، بل فقط بذرائع يمكن تفسيرها على أنها رسائل عدم رضى إزاء إسرائيل)؛ وتمّ الحدّ من نشاط الممثّليات الإسرائيلية في روسيا.

السنوات التي تلت اتّسمت بتراجع العداء الروسي إزاء إسرائيل. وأثناء الحرب التي وقعت في غزّة بين حماس وإسرائيل (أواخر العام ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩، عملية الرصاص المسكوب)، توقّفت روسيا عن تسليم وسائل قتالية تنتهك التوازن القائم في المنطقة. وهذا تمثّل بعدم تزويد الصواريخ S300 المضادّة للطائرات لكلّ من إيران وسوريا. (والى جانب ذلك، ضغطت روسيا على إسرائيل للتوقف عن تقديم الأسلحة المتطوّرة إلى جورجيا). والتعبير عن هذا التقارب الجديد تمثّل في توسيع نطاق التجارة المتبادلة بين روسيا وإسرائيل، مع التركيز على الصادرات الإسرائيلية في المجالات التكنولوجية والعلوم والوسائل الطبّية ومجالات الزراعة والمواد الغذائية. تمّ التوقيع على اتفاقاتٍ للتعاون المشترك في مجال الصناعات الأمنية، مع التركيز على إنتاجٍ مشتركٍ لأنظمة قتالية، مثلما حصل على صعيد إنتاج الطائرات الصغيرة من دون طيار على سبيل المثال. وبعد توقّف طويل، تمّ استئناف عمل اللجنة المشتركة للتعاون الإستراتيجي، وهي لجنة اقتصادية مشتركة تابعة للمجلس التجاري. كما وحصلت أيضاً زيارات متبادلة لقيادات وموظّفين كبار (من بينها زيارات إلى موسكو قام بها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في مطلع العام ٢٠١٠ والرئيس شمعون بيريس في أيار/ مايو ٢٠١٠ ووزير الدفاع إيهود باراك في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠). والرئيس بوتين من جهته شجّع التوظيفات الإسرائيلية في روسيا؛ وتقرّر شراء تكنولوجيات إسرائيلية أمنية، من بينها الطائرات الصغيرة من دون طيار. التعاون تطوّر أيضاً في مجال مكافحة الإرهاب ومجال القضاء (أقمار صناعية إسرائيلية تمّ إطلاقها في روسيا عدّة مرّات، من بينها في السنوات ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٣، ٢٠١١). في الوقت نفسه، تمّ تعميق العلاقات الثقافية بين الدولتين. نصف مليون سائح روسي يصلون إلى إسرائيل سنوياً، ووقّع بين الدولتين اتفاق مشترك لإلغاء التأشيرة السياحية بصورة متبادلة.

هل بوسع روسيا وإسرائيل أن تكونا في شراكة استراتيجية؟ الظاهر أنه من الواضح للقيادة الروسية مغزى إعطاء الأفضلية للجانب العربي والعالم الإسلامي على سياسةٍ متعاطفةٍ بشكلٍ واضحٍ مع إسرائيل. لذلك، فإن روسيا تسعى للتقارب مع إسرائيل أيضاً، لكن من خلال بذل جهدٍ لعدم تخريب مكانتها في العالم العربي. إسرائيل يُنظر إليها في روسيا كحليف محتمل؛ وعلى ضوء ذلك، تعتمد روسيا إزاء إسرائيل مقاربة حذرة ومتوازنة قدر الإمكان. وبناءً عليه، نجد أن القيادة الروسية تعود وتؤكد التزامها بمسار السلام وبأمن إسرائيل. روسيا من ناحيتها معنيّة بإبعاد إسرائيل عن الولايات المتحدة؛ بل وأن تكون بديلاً عنها. لكن، بما أنها لا تملك دوافع ضغط على إسرائيل، فإن التعاون الإسرائيلي مع الخطّ الروسي محدود. وحيث أن تأثير الولايات المتحدة على إسرائيل هو محدود أيضاً، على الأقلّ في مجال السعي لإحياء المسار السياسي في الشرق الأوسط، فإن روسيا تعمل على خدمة مصالحها بنفسها. في كلّ حال، وفي أوضاعٍ من الجمود السياسي، يعبر الناطقون الروس عن مواقف متعاطفة جداً مع الفلسطينيين مصحوبة بانتقادات ضدّ إسرائيل والولايات المتحدة. وهذه اللهجة الحادّة تعود للهدوء أثناء عودة الجهود لإحياء المسار السياسي.

في الآونة الأخيرة، تمّ تسجيل تغييرٍ جوهريٍّ في السياسة الدولية إزاء إسرائيل، وذلك في إطار إعادة تفحص سياسة روسيا الشرق أوسطية.

الأهمية المنسوبة لإسرائيل في الوقت الحاضر تنبثق من عدّة أسباب: نتيجة "الربيع العربي" وجدت الدولتان نفسيهما في حالة تحدٍ كبيرٍ من قبل الإسلام الراديكالي المتصاعد. وروسيا من جهتها خسرت مواقع حيوية لها في المنطقة؛ كما وتزايدت التحديات لروسيا من قبل الجبهة السنّية المتكوّنة ومن قبل تركيا. هذه الأمور تحتمّ على روسيا إعادة رسم هندسة جديدة للمنطقة - تكون بديلة عن السابقة المتغيّرة بسرعة. أمام هذا الواقع، تتحوّل إسرائيل إلى شريكٍ مرغوبٍ فيه بالنسبة لروسيا؛ وهذا بالتأكيد لن يحلّ محلّ المحور الإيراني- السوري القائم، بل بالإضافة إليه، عبر تطبيق السياسة المسمّاة في روسيا باسم "المتعدّدة الاتجاهات".

المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية

اهتمام الاتحاد السوفياتي بالقضية الفلسطينية بدأ في أعقاب الهزيمة العربية - التي كانت من الناحية العملية أيضاً هزيمة عسكرية روسية - في حرب الأيام الستة. وفي مقابل قطع العلاقات مع إسرائيل وتعميق التدخل العسكري في الدول العربية التي تقاتل ضدها، عقدت روسيا علاقات مع منظمات فلسطينية مختلفة. ومنذ العام ١٩٦٨، أيّدت روسيا الأنشطة الإرهابية الموجهة ضدّ إسرائيل ودول غربية أخرى في الساحة الدولية، التي قامت بها منظمات فلسطينية، وأخرى أوروبية. روسيا قدّمت لهذه المنظمات العتاد والمال؛ بل وشاركت أحياناً في التخطيط لبعض العمليات التخريبية. الكثير من المخربين الفلسطينيين جرى تدريبهم على قتال حرب العصابات في منشآت مخصّصة لذلك في الاتحاد السوفياتي. ومنذ العام ١٩٧٢، تمّ توسيع هذا النشاط ليدخل ضمن التنظير العقائدي المعادي للغرب والمعادي للصهيونية (وهي أمور تمّ الجمع ما بينها دفعة واحدة). وفي عام ١٩٧٣، أعيد تشكيل الحركة الشيوعية الفلسطينية تحت إشراف الاتحاد السوفياتي، بهدف إقامة علاقات وطيدة مع الاتحاد السوفياتي وتمثيل المصالح السوفياتية في الدولة الفلسطينية العتيدة. في البداية، تحدّت هذه الحركة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثمّ انضمت إلى صفوفها. في المقابل، تطوّرت صداقة بين قادة منظمة التحرير والقيادة السوفياتية، واستمرت حتّى سقوط الاتحاد السوفياتي؛ إلا أن روحها بقيت حيّة بعدئذٍ لأن الشخصيات ذاتها بقيت في القيادة، سواء في روسيا أو في الحركة الوطنية الفلسطينية. السفارة الفلسطينية في موسكو أقيمت عام ١٩٩٠ على قاعدة الممثلة الفلسطينية التي أقيمت هناك من ذي قبل.

في العقد الأوّل الذي أعقب سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث سادت فترة من تراجع تدخّل روسيا في الشؤون الخارجية، اتسع التعاون السياسي ما بين القيادة الفلسطينية وبعض الدول الغربية. مؤتمر مدريد الذي عقّد عام ١٩٩١ وبلورة اتفاقات أوسلو كانت بمثابة تطوّرات مهمّة، حصلت من دون تدخّل روسيا الفعّال. والواقع أن قداماء القيادة الروسية من المعسكر القومي سعوا إلى استئناف التدخل في شؤون الشرق الأوسط، إلا أن

مساعدتهم لم تنجح، حتى الانقلاب الذي أحدثه الرئيس بوتين في الشؤون الخارجية والأمنية. وعندما عادت أهمية الشرق الأوسط في نظر روسيا لتحتل منزلة الاهتمام المتجدد، وأعيد طرح القضية الفلسطينية والمسار السياسي في المنطقة على جدول أعمال المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، الذي نُظِر إليه في موسكو على أنه مليء بالفرص أمام التدخل الدولي. لكن، من أجل استغلاله والاستفادة منه، كان على روسيا إجراء حوارٍ مع الطرفين. هكذا بدأت حقبة الصداقة والتعاون الروسي - الفلسطيني من جديد.

علاقات روسيا مع السلطة الفلسطينية لم تمنعها من تأييد حماس التي لم تعتبرها منظمة إرهابية، بل كهيئة معارضة فقط. وموقفها إزاء حماس هذا يتناقض مع موقف "الرباعية"، وهي لا تصرّ على أن تطبق حماس المطالب التي طرحتها عليها "الرباعية" كشرطٍ للحوار معها. وإثر فوز حماس في الانتخابات التي أُجريت في السلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٦، زار خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحماس، موسكو، وكانت قد عقدت معه علاقات سابقة للانتخابات (الرئيس ميدفيديف قابله أثناء زيارته لدمشق)؛ وكانت تلك هي الزيارة الأولى التي يقوم بها مشعل في الساحة الدولية. وروسيا التي رأت في نتائج الانتخابات في السلطة ضربة للسياسة الأميركية في المجال الإسرائيلي - الفلسطيني، كانت الدولة غير الإسلامية الوحيدة التي اعترفت بحماس. وبحسب روايتها، فإن حماس لديها مقاربة إيجابية لمسار السلام، وهي على استعدادٍ للاعتراف بإسرائيل. العلاقات مع هذه الحركة استمرت حتى بعد أن سيطرت على قطاع غزة، وقد حاولت روسيا التوفيق والمصالحة ما بين المعسكرات المختلفة والمتخاصمة فتح وحماس، حتى وإن لم يحقق ذلك أي نجاح. وبعد توقيع اتفاق المصالحة بين الطرفين (في شهر أيار/مايو ٢٠١١)، الذي تحقّق بإشراف مصر، زار وفد فلسطيني مشترك موسكو لإجراء مفاوضات حول إمكانية التعاون المؤسّساتي وعلى أساس سياسة مشتركة.

السلطة الفلسطينية، إلى جانب تطوير علاقات مع الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، أعطت أذناً صاغية للصوت الروسي. والجهد الذي بذلته للمحافظة على توازنٍ بين العلاقات مع روسيا والعلاقات مع الغرب تمثّل في علاقاتها مع "الرباعية". والسلطة، مثلها مثل منظمة التحرير الفلسطينية في حينه، وعلى خلفيّة علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، أيّدت المحاولات الروسية لإعادة إحياء المسار السياسي بغطاءٍ من "الرباعية" كوزنٍ مضادٍ للتأييد الأميركي لإسرائيل. وقد جرت بين ممثلي السلطة والممثلين الروس لقاءاتٍ حثيثة على مستوى القمة، وقدمت للسلطة مساعدة روسية - حتى لو كانت محدودة انسجاماً مع موارد روسيا المحدودة.

على مدى سنوات اهتمام روسيا بالمسار السلمي، تطوّرت منظومة من الافتراضات ومبادئ العمل بشكلٍ متماسك. وروسيا (كما الاتحاد السوفياتي في حينه) اعترفت بمبدأ إقامة دولة فلسطينية في أعقاب إعلان الاستقلال الفلسطيني أثناء اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر، الذي عقد في الجزائر عام

١٩٨٨؛ ومنذ ذلك الحين، تمسكت بهذا الموقف. والرئيس ميدفيديف أعلن عن ذلك أثناء زيارته السلطة الفلسطينية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ وبوتين كرئيس للحكومة عاد وكرّر الموقف نفسه في تموز/يوليو ٢٠١١. الهدف السياسي، في نظر روسيا، هو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. وفي روسيا، ساد الرأي الشائع القائل إنه من أجل إحراز هذا الهدف سيكون لزاماً على الطرفين المجازفة بقبول تنازلات ملحوظة. وفي قاعدة هذا الموقف وهذه المقاربة كمنت معارضة روسيا أيّ مساراتٍ من طرفٍ واحد وانتقادها الشديد للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزّة عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، فإن روسيا أيدت التوجّه الفلسطيني إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ من أجل طلب تأييد الاستقلال السياسي الفلسطيني. وبالنسبة لإجراء المفاوضات، تمسكت موسكو بالمقاربة القائلة إن هذا المسار يجب أن يكون مغطّى من قبل جبهة دولية واسعة، وليس من قبل وسيطٍ واحدٍ ووحيد (أي الولايات المتحدة)؛ وهي أيضاً تؤيد قيام مسار شامل – ليس فقط بين إسرائيل والفلسطينيين؛ بل أيضاً بين إسرائيل وسوريا ولبنان، بل وحتى بين إسرائيل وإيران.

استئناف النشاط الدبلوماسي الروسي في الشرق الأوسط، الذي حصل عام ٢٠٠٩، عكس من بين أمور أخرى، الأمل المتجدّد في تحقيق صحوة ونهضة لناحية مكانة روسيا الدولية في أعقاب برنامج "إعادة التشغيل". إلا أن هذا التطور المصحوب بتصاعد المنحى المؤيد للفلسطينيين في السياسة الروسية، إلى جانب الإعراب عن خيبة الأمل من تصرف الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو، التي تُعتبر في نظر الروس على أنها يمينية متطرّفة ورافضة للتسوية. هذه المقاربة شكّلت تعبيراً عن تفضيل روسيا التقليدي للتدخل المتعدّد الجهات في الجهد المبذول لإحراز التسوية في الشرق الأوسط. على مدى سنوات، وضعت روسيا أملها في اللجنة الرباعية كتعبيرٍ عن المقاربة الجماعية المفضّلة، وهي أعربت عن تأييدها المتواصل لـ"خارطة الطريق" التي قدّمتها الرباعية في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٢. وهي أيدت أيضاً توسيع صلاحيات الرباعية، بحيث تمتلك المناورة السياسية المحسّنة وإمكانية أن تمتلك رافعة ضغط "بتقاضي الولايات المتحدة". كما وأن روسيا أيدت خطة السلام العربية حسبما عُرضت (مجدّداً) عام ٢٠٠٧.

في عام ٢٠١٠، تسارع النشاط الدبلوماسي الروسي في المنطقة. والعديد من قادة المنطقة زاروا روسيا، بمن فيهم رئيس الحكومة نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن والرئيس اللبناني وملك الأردن. الرئيس ميدفيديف زار السلطة الفلسطينية عام ٢٠١١ ولم يزر إسرائيل – لأسباب تقنيّة. وكان ذلك بناءً لطلب إسرائيلي بسبب إضراب موظّفي وزارة الخارجية، الأمر الذي اعتبر في موسكو على أنه إهانة. أثناء زيارة ميدفيديف للسلطة أعلن دعمه لإقامة دولة فلسطينية، حتّى لو لم يكن على أساس الاعتراف الفوري بها. في الثاني من شهر حزيران/يونيو ٢٠١١، قال سفير السلطة في موسكو فياض مصطفى أنه يرى أن مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قد تراجعت، ويجب على روسيا أن تقود المسار السياسي في المنطقة. ميدفيديف من جهته أوضح في مناسبات متعدّدة (مثل باريس أثناء اجتماع دول G20، وفي بداية شهر آذار/مارس ٢٠١٠ أثناء اجتماع الرباعية الذي عُقد في موسكو في ذاك الشهر، وأثناء زيارته للسلطة

السلطة الفلسطينية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١١) بأن روسيا هي في ذروة مسارٍ من التفاهم مع جميع الجهات المعنية لتشجيعها على استئناف المحادثات، وأعرب عن تفاؤله إزاء احتمال استئناف التحرك على كلِّ المسارات. عملياً، هذه المسارات - ومن ضمنها التوصية الروسية بفتح محادثات تقارب بين إسرائيل والسلطة خلال ٢٤ يوماً، وإجراء مفاوضات مباشرة خلال أربعة أشهر وإقامة دولة فلسطينية خلال ٢٤ شهراً - لم تتجح. روسيا كانت بارزة في تغيُّبها عن اللقاء الذي عُقد في واشنطن في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وأعلن أثناءه عن استئناف المحادثات برعاية أميركية - كذلك، هذه أيضاً لم تُحرز نجاحاً. بناءً عليه، اضطرت روسيا للاكتفاء حتى الآن بمكسب مرحلي: إعلان الرباعية الذي نُشر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ (على هامش اللقاء الدولي في الأمم المتحدة حيث طرحت السلطة على جدول الأعمال طلباً للاعتراف بالاستقلال الفلسطيني) شمل، ما عدا الطلب الجديد من الأطراف العودة إلى طاولة المفاوضات، موافقة على عقد مؤتمر السلام في موسكو.

أثناء اجتماع المؤتمر الدولي في "فلد آي" في مالطا، الذي عُقد في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكرس لإجراء مناقشات حول طرق حلّ النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني، تمّ تحديد المبادئ الروسية المفضّلة بشأن مسار السلام في الشرق الأوسط، وهي كالتالي: يجب تشجيع المسار المتعدّد الجوانب بدلاً من المسار الثنائي الجانب الفاشل، "الرباعية" هي القناة الدولية المناسبة لدعم ومساندة المسار، لكن يجب تطويرها بإضافة صلاحيات وضم دول أخرى إلى إطارها. واقترح أيضاً استبدال موفد الرباعية إلى المنطقة، رئيس الحكومة البريطانية السابق توني بلير، بموفدٍ روسي؛ فروسيا تملك كماً كبيراً من الأفكار والاقتراحات لناحية مضامين المفاوضات، حتى وإن لم تكن تريد تغيير المواضيع المطروحة على جدول الأعمال. ومن ناحيتها، من الممكن التساهل في مسائل تبادل الأراضي وتقسيم القدس وقضية اللاجئين والترتيبات الأمنية بشكلٍ يُرضي الجانبين. من أجل تحسين إمكانات التسوية الإقليمية، تمّ تحديد الأهداف التالية: الفلسطينيون يقبلون بالعمل على المصالحة وترتيب العلاقات بين فتح وحماس، يجب على الإرهاب أن يتوقف، يجب على الفلسطينيين الامتناع عن فرض شروط مسبقة لجهة نتائج المفاوضات والاعتراف بقرارات مسبقة في هذا الشأن - مثل قرارات مجلس الأمن في الموضوع الإسرائيلي-العربي، بنود "خارطة الطريق" منذ العام ٢٠٠٣ والمبادرة العربية. إسرائيل من ناحيتها مطلوبٌ منها أن توقف كلياً كلَّ نشاطاتها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك البناء في القدس الشرقية. وترى روسيا أيضاً بأن تأجيل استئناف المسار السلمي سوف يُلحق الضرر بإسرائيل في أعقاب وصول قوى راديكالية إلى السلطة في دولٍ مختلفةٍ من دول المنطقة. وفيما يتعلّق بخيارات دعم تسوية إسرائيلية-فلسطينية، لم تنف موسكو إمكانية الوصول إلى تسوية مفروضة في حال فشل الحوار. وفي النظرة الروسية، إن التسوية المفروضة ستكون أكثر راحة للأطراف، لأنها ستعفيهم من ضرورة اتخاذ قرارات قاسية وصعبة من الناحيتين السياسية والأيدولوجية.

على خلفيّة أصوات "الربيع العربي"، طرح الروس مزاعم جديدة فيما يخصّ العلاقة القائمة بين الوضع في الشرق الأوسط وضرورة استئناف مسار السلام مخافة تدهور الوضع في المنطقة. والوزير لافروف أسمع كلاماً بهذا المعنى للوفد الإسرائيلي الذي زار موسكو بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ٢٠١١، من خلال تأكيده على

ضرورة تقسيم القدس وحلّ مشكلة اللاجئين. وقد حاول الروس أيضاً إقناع السلطة الفلسطينية برفع العوائق أمام استئناف المفاوضات، من طريق عدم ربط ذلك بتجميد البناء في الضفة الغربية أو باعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية. مع ذلك، وبعد القرار الفلسطيني بالتوجّه إلى الأمم المتحدة، فإن روسيا كعادتها أعطت تأييدها الكامل للسلطة الفلسطينية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه أثناء اجتماع "الرباعية" في شهر تموز/يوليو ٢٠١١، لم تتوفّر صيغة مشتركة بسبب الفوارق الكبيرة ما بين مواقف أعضائها (وأيضاً بسبب أن روسيا عارضت الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية). في أيّ حال، أجرت روسيا اتصالات بمختلف الأطراف بصورة مستقلة، وذلك ضمن الجهود المبذولة لدعم فكرة انعقاد مؤتمر السلام في موسكو. وعلى الرغم من أن منتدى الرباعية قد أيدّ الفكرة، إلا أنها لم تخرج حتى الآن من الممكن إلى الفعل، خاصّة بسبب الشكوك حول احتمال نجاح المؤتمر - في موسكو أو في أيّ مكان آخر - في إحياء تفاهم عملي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

يُضاف إلى ما تقدّم أن روسيا أيّدت قيام جبهة دولية واسعة ترافق حركة المسار السياسي. ومن ضمن الدول المرشحة للاشتراك في هذه الجبهة أشير إلى "الدول العظمى الجديدة" - الصين والهند، وأيضاً ماليزيا، وجنوب أفريقيا، ودول أخرى من المنطقة ليس لديها رواسب سلبية من الشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن هذه المقاربة لم تُعتبر ملائمة، لأن الدول المرشحة لم تكن متحمّسة للانضمام إلى الجهد الرامي لاستئناف المفاوضات؛ الإمكانية الأخرى التي طُرحت هي المحافظة على (الستاتيكو) الوضع القائم - مع العمل على خفض مستوى العنف - في محاولة لاحتواء النزاع. في هذا السياق، اعترفت روسيا بضرورة التعاون بين أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية. في النظرة الروسية أن هذا التعاون سيُتيح قيام تهدئة ونوعية حياة للطرفين، وذلك عبر توفير أجواء إيجابية لإجراء مفاوضات مستقبلية. وروسيا اعترفت بالتطابق القائم ما بين هذا النموذج من إدارة النزاع وموقف حماس التي تُبدي استعدادها لوقوف قتال (هدنة) طويل الأجل.

على مدى السنين تمسكت روسيا بالموقف القائل إن للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني تأثيراً سلبياً على الأجواء في الشرق الأوسط وما يتعداه أيضاً، وإن عدم حلّه سوف يطلّق في المنطقة اتجاهات خطيرة، بما فيها التطرّف الديني والسياسي والإرهاب. من هنا اهتمامها بتحريك المسار السياسي.

إلا أن تجنّبها لتشجيع المسار السياسي لم يعكس اهتماماً خاصاً بالموضوع - وذلك لأن المصالح الروسية في الشرق الأوسط يمكن تحصيلها حتى من دون تسوية إسرائيلية-عربية. والمعنى المستفاد من وراء ذلك هو أن المقصود هو محاولة روسية لإظهار نوعٍ من النفوذ في الشرق الأوسط كساحة تنافسٍ مع الولايات المتحدة. ومجمل المشاكل الداخلية التي تواجهها الولايات المتحدة - ومن بينها عدم قدرتها المعروفة على إرغام إسرائيل على القيام بخطواتٍ تسمح باستئناف الحوار مع السلطة الفلسطينية، صورة الضعف التي تتجلّى فيها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وحذف المسار السياسي من رأس جدول أعمال الإدارة الأميركية في أعقاب أحداث "الربيع العربي" - هذه الأمور مجتمعة حفّزت روسيا على محاولة ترسيخ أقدامها كقائدةٍ للمسار.

إلا أن واشنطن من ناحيتها حرصت على دفع روسيا إلى الهامش. وحتى بعد إطلاق مبادرة "إعادة التشغيل"، فإن الأميركيين منعوا روسيا من المشاركة المركزية في الشرق الأوسط - لأن تلك الإعادة إنما كرّست من أساسها من أجل تشجيع روسيا على الانضمام إلى العقوبات المفروضة على إيران.

تحديات الربيع العربي

الخضّات التي اجتاحت الشرق الأوسط وحظيت باسم "الربيع العربي" فاجأت روسيا. ومثل سائر الجهات الإقليمية والدولية التي وجدت نفسها مفتقدة للجواب المسبق الإعداد، فإن المتحدثين الروس أعربوا بسرعة - كسائر المتحدثين الإقليميين والدوليين الآخرين - عن تقديرهم بأن التصرف إزاء الأنظمة المتهاوية، التي مع أنها كانت فاسدة ودكتاتورية، كان سهلاً. والروس تذكروا أنظمة سابقة بدت مستقرة على مدى سنين، وطبقت سياسة معادية للإسلام؛ ومع ذلك، أثبتت نفسها بأنها شريكة جيّدة من الناحية الاقتصادية. كذلك، فإن مستقبل العلاقات السياسية التي عقدت بين روسيا والأنظمة المعادية للغرب في الشرق الأوسط غير معروف. على هذه الخلفية سعت روسيا إلى أن تخرج رابحة من التحوّلات، وقبل أيّ شيء سعت إلى استغلال ارتفاع أسعار الطاقة. كذلك، هي سارعت وبصورةٍ حثيثةٍ إلى تقديم مبادرات سياسية جديدة مقابل كلّ الأطراف الأخرى في المنطقة، بما في ذلك على المسار الإسرائيلي الفلسطيني. روسيا أدارت ظهرها إلى الأنظمة الهاوية في كلّ من مصر وليبيا، وبالرغم من انضمامها للعقوبات المفروضة على نظام الأسد في سوريا، اختارت العمل بحزمٍ من أجل حمايته. وما خلا الاهتمام المباشر بحماية مكاسبها ومصالحها في المنطقة، فإن هذا التصرف قد عكس إرادة بالحفاظ على علاقات حسنة مع الغرب والولايات المتحدة، والخوف من تلقّي انتقادات في الجبهة الداخلية (دعم الأنظمة الدكتاتورية في الشرق الأوسط كان محور خلاف في الرأي لدى القيادة الروسية)، والامتناع عن المسّ بالعلاقات مع الأنظمة التي ستتجوّثر إثر التحوّلات، والاستعداد لإقامة علاقات جيّدة مع الأنظمة الجديدة.

الأرجح أن روسيا ستفضّل الأنظمة الاستبدادية "المعتدلة" في دول المنطقة، كتلك التي تدمج جهات إسلامية غير راديكالية في صفوفها، ولا تكون لها توجّهات غربية واضحة. وبناءً عليه، فإن الصعود المحتمل لجهات راديكالية إلى سدّة السلطة في دولٍ شهدت أو ستشهد تحوّلات سياسية، وإمكانية أن توزع هذه الجهات إلى جهات متطرّفة ضمن حدودها هي، إنما يُقلق موسكو بشكل خاصّ. من ناحية أخرى ثمة سبب محتمل آخر للقلق، وهو إمكانية أن تتطوّر في الشرق الأوسط اتجاهات ديمقراطية. والجمع ما بين هذين الاحتمالين ليس مستبعداً، حتّى وإن كانت الثقافة السياسية التاريخية السائدة في الشرق الأوسط، بحسب النظرة الروسية الشائعة، ترفض ظروف نموّ ديمقراطية غربية. مهما يكن من أمر، إذا سعدت جهات إسلامية إلى سدّة السلطة بواسطة مسار ديمقراطية، فمن المحتمل أن يتفكك المعسكر الإقليمي المعادي للغرب، والذي كانت روسيا على مدى سنين قد أسست عليه سياستها في الشرق الأوسط. هذه المخاوف التي كان مصدرها التحوّلات التي أدّت إلى أحداث "الربيع العربي"، تنضمّ إلى المخاوف الأخرى السائدة في روسيا من توجيهاتٍ سياسيةٍ تظهر في السنوات الأخيرة في تركيا، وتتطوي على إحياء الإمبراطورية العثمانية، وكذلك المخاوف من البرنامج النووي الإيراني وتطوّراته. القيادة الروسية قلقة من احتمال أن تتضمّن القوى الإسلامية

التي قد تصل إلى السلطة في دول المنطقة، إلى المعسكر الإيراني أو تقترب من تركيا، ومن ثمّ تدير ظهرها إلى الحوار مع المنظومة الدولية. وفي النظرة الروسية، لا يقلّ خطورة احتمال استبعاد روسيا عن المنطقة على أيدي جهات منافسة، وفي مقدّمتها، كما هو معلوم، الصين.

هذه المسارات دُرست في روسيا على خلفيّة عدم قدرة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على فرض الاستقرار في الشرق الأوسط وكبح الزحف الإسلامي؛ وبالتالي، على خلفيّة ما يُعرف بأنه ضعف الغرب. هذه المخاوف سُمعت من قبل متحدثين روس، ومن الممكن أن يكون كلامهم قد تمّ إسماعه من أجل استقزاز الغرب وعرض روسيا على أنها "الشخص الرشيد والمسؤول" الذي سوف يعمل من أجل استقرار المنطقة. في المنطقة إذن يتعاضم التنافس بين الدول العظمى، وبلورة البديل عن الأماكن الخاضعة للتهديد في الشرق الأوسط إنما تمرّ، بحسب مفهوم الروس، في الممرّ المعادي للغرب. يُضاف إلى ما تقدّم النشاط الذي تقوم به روسيا لإنعاش المسار السياسي الإسرائيلي/ الفلسطيني - بقيادتها إذا أمكن - من منطلق الافتراض بأنه سيُسهم في تهدئة المنطقة وتقوية مواقفها الذاتية.

العقبة الأولى والأهم التي تقف بوجه مكانة روسيا وسياستها في الشرق الأوسط، والناجمة عن الموجات الارتدادية لأحداث الربيع العربي، إنما تكمن في انهيار نظام بشار الأسد. فالثورة التي اندلعت في سوريا عام ٢٠١١، تهدّد بإسقاط النظام والتسبّب بتفكيك المحور الراديكالي الإقليمي الذي تقوده إيران، وبالتالي التسبّب بإضعاف الموقع الإقليمي لروسيا. ومن أجل الحيلولة دون انهيار هذا المحور، عزّزت روسيا الجهود التي يبذلها الأسد لدفع الضغوطات عليه من جانب الغرب لكي يتخلّى عن منصبه. وروسيا، إلى جانب الصين، رفضت فرض عقوبات دولية على النظام في سوريا. وخلافاً للوضع في ليبيا، حيث ابتعدت روسيا عن دعم نظام القذافي بوجه الثورة التي اندلعت هناك ضده، فإن انهيار نظام الأسد سوف يتسبّب بمشكلة أمنية لروسيا - لأسبابٍ منها احتمال فقدانها قواعدها البحرية على شواطئ البحر المتوسط، بالإضافة إلى مشكلة اقتصادية، إذا تضرّرت الصادرات العسكرية إلى سوريا وما يصحبها من ضرورات الصيانة. وتوجد شكوك في موسكو حول أن يكون أحد دوافع الغرب للإطاحة بالأسد التسبّب بطردها هي أيضاً من المنطقة. كذلك، يبدو أن روسيا تفكّر أيضاً في احتمال انهيار نظام الأسد حتّى من دون تدخّل خارجي. لذلك، ومن أجل التأسيس لموقعٍ مستقبليّ في هذه الدولة وفي المنطقة بأسرها على ضوء المتغيّرات العتيدة، فإن روسيا عملت لتمهيد الطريق أمام التعاون مع نظامٍ جديدٍ في سوريا من طريق إقامة علاقات حتّى مع قيادة المعارضة السورية.

في الوقت نفسه، وعلى ضوء عدم الاستقرار في الشرق الأوسط ومسارات التغيير الحاصلة فيه، يوجد في المؤسسة الروسية من يسارعون للابتعاد، على الأقلّ في هذه اللحظات، عن شؤون المنطقة والمخاطر الكامنة فيها. والمتوقّع أن الزلازل التي هزّت المنطقة والجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وروسيا على حد سواء من أجل تعميق نفوذها وتأثيرها على الأنظمة، القديمة والناشئة، في الدول التي شهدت اضطرابات، لن يكون من شأنها سوى أن تزيد من حدّة التنافس ما بين الدول العظمى فيها. ومن زاوية روسيا، فإن الاحتمال الأكبر هو أن تواصل السعي لترسيخ أقدامها في المنطقة من طريق المحافظة على علاقاتها الخاصّة مع عناصر

المحور المعادي للغرب الذي يضمّ إيران وسوريا والمنظمات الراديكالية، مثلما كانت تفعل قبل اندلاع أحداث "الربيع العربي". في المقابل، ومثلما فعلت في الماضي، فإنها ستفعل من أجل الانخراط في المسارات السياسية الرامية إلى الصياغة المستقبلية للمنطقة، وخاصة مسار السلام الإسرائيلي - الفلسطيني.

الظاهر أنه لا يزال يوجد في روسيا الشعور بأن بوسعها التأثير على الاتجاه الذي سيأخذه الشرق الأوسط، إثر أوضاع عدم الوضوح التي غرق فيها بعد أحداث الربيع العربي، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فإن أصواتاً تُسمع في روسيا نفسها وتدعو إلى التخلّي عن السياسة المتصلّبة في الشرق الأوسط. والحقيقة أنه بوسعنا ملاحظة التخبّط الذي دخلت فيه القيادة الروسية لناحية السياسة الواجب اتباعها على ضوء تحدّي خسرانها النفوذ في المنطقة. وروسيا من ناحيتها ترى أن إعادة صياغة كتلة دول تؤيّدتها في الشرق الأوسط إنما تمثّل حلاً مفضّلاً في هذه الأوضاع، وذلك من منطلق الافتراض بأن المعسكر المعادي للغرب سوف يستمرّ بالمحافظة على قوّته في المنطقة. في كلّ الأحوال، سيكون لزاماً على روسيا أن تستأنف علاقاتها الطبيعية مع المعسكر السنيّ قبل أن تسترجع لنفسها دورها التقليدي - وهو الوساطة بين المعسكرات في المنطقة. في الوقت نفسه، يبدو أنه بعد المعركة الانتخابية التي أعادت فلاديمير بوتين إلى الرئاسة، والتي في أثنائها استخدم بوتين خطاباً قاسياً ضدّ الغرب، فقد هدأ الحماس وبرزت توجّه من الاستعداد المتزايد للوصول إلى حلولٍ وسط مع الغرب فيما يتعلّق بتقاسم النفوذ في الشرق الأوسط. ومن ضمن الحلول المحتملة في إطار البحث عن بدائل من أجل بناء نظام إقليمي جديد، يتمّ الآن أيضاً تفحص إمكانية إقامة تعاون شامل مع إسرائيل، بالإضافة إلى إمكانية بناء محورٍ أوسع يضمّ اليونان وقبرص (وثمة من يتحدّث كذلك عن ضمّ بعض دول البلقان). إن جبهة كهذه تبدو وكأنها ستسمح لروسيا بترتيب وضعها في الشرق الأوسط والحوض الشرقي للبحر المتوسط، وأن تصون مصالحها الاقتصادية، مع التشديد على موضوع الغاز الحيوي بالنسبة لروسيا، والذي يتطوّر في إسرائيل وقبرص، والذي يثير خلافاً مع تركيا. إن محوراً كهذا ستكون له القدرة على تحدّي تركيا وأيّ جانبٍ آخر يعمل ضدّ المصالح المشتركة. وفي حال نجاح روسيا في الانضمام إلى هذا المحور، من دون إلحاق الضرر بالمحور الإيراني السوري المعادي للغرب، لكن في مقابله، فسوف تحصل على روافع نفوذ حقيقية؛ وسيكون بوسعها، بحسب تقديرها، إعادة ترسيخ أقدامها من جديد في المنطقة ضمن مكانة محسّنة لا تقلّ أهميّة عن مكانة الولايات المتحدة.

خلاصة

منذ بداية العقد الأوّل من القرن الواحد والعشرين، وبدافع التطلّع نحو التحوّل إلى لاعبٍ عالميٍّ مؤثّر، غيرت روسيا من تصرفها في الساحة الدولية بطريقة أثارت استغراب ودهشة الأسرة الدولية. وفي أعقاب فترة "برود سياسي" إثر تفكّك الاتحاد السوفياتي، قامت روسيا بقيادة الرئيس بوتين بتنفيذ انعطاف دراماتيكي نحو الفعالية السياسية مع إطلاق تحدّي النظام القائم. والدافع الأساسي لهذا التفضيل السياسي كان الافتراض بأن روسيا في أيّ سيناريو آخر لن تتمكّن من النجاة بوجه التحدّيات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تبنت روسيا سياسة خارجية حازمة، منوطة بالاحتكاك مع الدول المنافسة، حتّى لو كان ذلك انطلاقاً من نقطة ضعف اقتصادي وعسكري. وظلّت روسيا تنظر إلى منطقة النفوذ السوفياتي سابقاً

على أنها بمثابة شريط أمني يحميها بوجه طموحات جيرانها؛ المنظومة الغربية - التي تقوم بتطبيق توسيع نطاق الناتو شرقاً، والعالم الإسلامي الذي يعتبر روسيا هدفاً للتوسع، والصين، التي تنافس روسيا على مناطق السيطرة. بل وكان ثمة زعماء روس أعربوا عن التطلع لإقامة إطار أعلى أورو - آسيوي بقيادة روسيا. وبطبيعة الحال، فإن هذه السياسة الروسية إزاء آسيا والشرق الأوسط وأوروبا، قد جذت أسباب التوتر ما بينها وبين الغرب.

التوتر بين روسيا والغرب اندلع أيضاً على خلفية الأفضلية التي أعطتها موسكو لاستئناف بناء المواقع والمواقف التي خسرتها في الشرق الأوسط إثر انهيار الاتحاد السوفياتي. وعلى مدى سنين، ركزت السياسة الروسية في الشرق الأوسط على المناورة بين الأطراف وبين المعسكرات المتخاصمة في المنطقة، وذلك بهدف أن تبني لنفسها صورة الوسيط واللاعب المستقل في الساحة الدولية. هكذا هي اشتغلت من أجل خدمة علاقاتها مع الدول المنتمية إلى الكتلة المعادية للغرب، وأيضاً مع الدول المصنفة على أنها "معتدلة" (دول سنية مؤيدة للغرب وتخشي من إيران وحلفائها). بصورة تلقائية، ترافق هذا الموقف باحتكاك مع الغرب، وذلك بعد أن وقفت روسيا عملياً إلى جانب المعسكر الراديكالي في المنطقة. وهي إذ تتأمل التحدي الذي تفرضه الراديكالية الإسلامية التي تهددها من الداخل، فإنها توصلت لبناء لغة مشتركة مع المنظومة الإسلامية الراديكالية في الشرق الأوسط - إيران وسوريا وحزب الله وحماس - وشكلت معها كتلة إقليمية معادية للغرب؛ وبواسطة العلاقات مع هذا المحور، سعت روسيا إلى قيادة مسارات تطرد الغرب من المنطقة. فمع إيران، شريكها المركزية في هذا المحور، أقامت روسيا نطاقاً واسعاً من التعاون، خاصة على الصعيدين الأمني والنووي. وإلى جانب الخلاف الذي اندلع بين روسيا وإيران في أعقاب انضمام روسيا إلى العقوبات الدولية التي رمت إلى تأخير تقدم البرنامج النووي الإيراني، فإن موسكو واصلت اعتبار العلاقات مع طهران على أنها ثروة استراتيجية عليها ألا تفرط بها بسهولة - خاصة وأن الفراغ الذي سيتشكل سوف يُملأ من قبل خصومها.

بالنسبة لإسرائيل، فإنها تقيم مع روسيا شبكة علاقات إيجابية، حتى لو كانت معقدة ومشبوهة بسبب الرواسب والتوترات التاريخية. بالنسبة لروسيا، فإنها تنظر إلى إسرائيل من منازير مختلفة. فهي (إسرائيل) مُعتبرة كدولة إقليمية عظمى، بوسعها مساعدة روسيا على خدمة مصالحها في المجالين الإقليمي والدولي. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فهي، كحليف للولايات المتحدة، يمكن أن تشكل خصماً محتملاً. ومنذ الأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وبعد أن تزايدت جهود روسيا للعودة إلى الشرق الأوسط كصاحبة نفوذ، فإن العلاقات بردت بين الدولتين. روسيا اقتربت من الدول المعادية لإسرائيل، واتخذت مواقف مؤيدة للفلسطينيين بشكل واضح. صحيح أن روسيا قبيل نهاية العقد الأول حتى القرن الواحد والعشرين قد لطفت إلى حد ما سياستها تجاه إسرائيل، إلا أن نقاط الخلاف الأساسية بين الدولتين بقيت على حالها. وفي هذا المجال، تسعى روسيا إلى إبعاد إسرائيل عن الولايات المتحدة، وإذا كان بالإمكان - الحلول محلها كحليف وكراعٍ.

الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، التي هي جزء من السياسة الخارجية الشاملة، ارتكزت على تقدير أن الولايات المتحدة تفقد تدريجياً الكثير من قوتها. وحاولت روسيا تحدي المكانة الإقليمية للولايات

المتحدة، خاصة في موضوع المسار السياسي الإسرائيلي - العربي والإسرائيلي-الفلستيني. هذا المسار بحد ذاته اعتبر في روسيا بأنه مليء بالفرص لزيادة نفوذها الدولي. وعلى هذه الخلفية، أسهمت روسيا بقسط وفير وفعال في المؤتمرات والمنتديات الدولية المعنية بالموضوع؛ ومن ضمن ذلك سعيها لدفع فكرة عقد مؤتمر سلام في موسكو إلى الأمام. الولايات المتحدة من جهتها تحرص على إبعاد روسيا عن المساهمة الفعالة في المسار، وعلى دفعها إلى الهامش.

الهزات التي اعترت الشرق الأوسط مع أحداث "الربيع العربي" فاجأت روسيا. وفي أعقابها انكفأت لفترة إعادة تفكير في سياستها المطبقة فيه، ولبذل جهد من أجل أن تبني فيه بدائل لثرواتها. الصعود المحتمل لجهات إسلامية راديكالية إلى السلطة في دول الشرق الأوسط، يثير قلق روسيا، خاصة على ضوء الخوف من أن تتحوّل إلى مصدر إحياء وإيعاز إلى جهات راديكالية داخل أراضيها هي. في الوقت نفسه نجد أن انتصار الاتجاه الديمقراطي في المنطقة - الأمر الذي فرصه قليلة - لا يشكل حدثاً مريحاً بالنسبة إليها، لأنه قد يؤدي إلى تفكيك المعسكر المعادي للغرب والذي عليه أسست سياستها في المنطقة لسنين عديدة. نستنتج أن روسيا تفضّل إقامة أنظمة استبدادية "معتدلة" بدلاً من الأنظمة التقليدية التي إنهارت أو التي ستتهار في المنطقة، مثل تلك التي ستدمج في إطارها جهات إسلامية غير راديكالية، لا تكون ذات توجه غربي - وعلى خلفية هذا التفكير الجديد، زادت حدة التصريحات المعبرة عن القلق لدى متحدثين روس من تداعيات بعيدة المدى لأحداث الربيع العربي. كذلك، إزاء إيران، تمّ الإعراب عن مشاعر القلق من جراء تقدّمها في برنامجها النووي.

هذه المخاوف يجب أن نضيف إليها نتيجة أخرى، وهي محاولة روسيا الحديثة لإحياء المسار السياسي الإسرائيلي - الفلستيني.

خطة "إعادة التشغيل" التي بادرت إليها الولايات المتحدة، في مقابل التغييرات التي من المفترض بروسيا إجراؤها في سياستها الخارجية، خاصة في الشرق الأوسط، وبشكل أدقّ لناحية تطبيق العقوبات على إيران، وفرت لروسيا العديد من الفوائد البارزة - الاعتراف بموقعها الخاص في المناطق ما بعد السوفياتية، والتنازل في اتفاقات Start لتقليص ومراقبة التسلّح الاستراتيجي ودمجها في مشاريع معينة للناو. من زاوية روسيا، كان هذا الاتفاق بمثابة ربح وإثبات للفتنة والذكاء في إدارة سياستها. مع ذلك، ففي روسيا يوجد إدراك لارتباطها بالغرب في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية، وبعد استفاد فوائد ومنافع برنامج "إعادة التشغيل"، عادت روسيا لتقف عند مفترق طرق أرغمها على البحث عن طريق يُفضي إلى تحسين مكانتها الدولية.

على ضوء كلّ ذلك، تقف روسيا عند مفترق طرق في الشرق الأوسط. فهي لا تزال تصنّف نفسها كلاعب مؤثّر باستطاعته تعزيز موقعه المتأرجح في المنطقة؛ ومع ذلك، سيكون عليها الاختيار ما بين تقليص طموحاتها وبين التدخل الحازم. ويبدو أن استعدادها لقبول حلول وسط مع الغرب لناحية تقاسم النفوذ في الشرق الأوسط، يتزايد على ضوء انهيار مواقعها القديمة في المنطقة؛ صحيح أنه توجد في روسيا نفسها أصوات تدعو إلى التخلّي عن السياسة الحازمة في الشرق الأوسط، إلا أنه يبدو من ناحية أخرى أن القيادة الروسية لن تتخلّى بسهولة عما تعتبره كثرات - على الأقلّ ليس من دون بديل ذي أهمية من جانب الغرب.

إن حلاً وسطاً كهذا إزاء كلِّ ما يتعلّق بالدعم الروسي للمحور الإيراني - السوري يمكن إيجاده. وإذا حصل هذا الأمر، فلن تتقلّص طموحات روسيا لإعادة الانتظام من جديد في الشرق الأوسط والعودة للتدخل الفعّال في شؤون المنطقة.

الظاهر، أن عناصر هذه المقاربة تتقدّم لتتجلى في ما يظهر بأنه نيّة روسية للمبادرة إلى فتح تعاون واسع النطاق مع إسرائيل، ومع إمكانية إقامة حلفٍ يضمّ دولاً أخرى، مثل اليونان وقبرص، وربما دولاً بلقانية. روسيا سوف تتطلّع لإقامة معسكر كهذا، والذي في حال تحقّقه، في مقابل تحالفها مع إيران وسوريا، فإنه سوف يوفّر لها الخلاص وتعزيز مكانتها المؤثّرة في المنطقة.

من زاوية إسرائيل، من مصلحتها الوصول إلى إحداث تغيير في السياسة الروسية، لاسيّما بشأن المواضيع التي لها علاقة بالمساعدة الروسية المقدّمة لأعدائها. وفي هذا السياق، يُطرح السؤال: ما هو الثمن الذي سيكون لزاماً على إسرائيل أن تدفعه في المجال السياسي - خاصّة لناحية علاقاتها مع الولايات المتحدة، وفي المجال الأمني - خاصّة في المجال الفلسطيني، من أجل الحفاظ على علاقات مستقرّة، وإذا أمكن جيدة مع روسيا. هل سيكون من الممكن إقامة علاقات ودٍ وتقاربٍ بين روسيا وإسرائيل، اللتين يوجد ما بينهما مصالح أساسية وقواسم ثقافية مشتركة، أم أن روسيا ستواصل اعتبار إسرائيل مجرد وسيلة لتحقيق أهداف إقليمية؟ الأيام هي التي ستجيب عن هذا السؤال. في كلّ حال، وفي هذه الأثناء على أقلّ تقدير، يبدو أن توسيع نطاق التعاون الروسي - الإسرائيلي، من خلال دمج روسيا في وظيفة سياسية ذات أهميّة أفضل من الماضي في المسار السياسي؛ والمفضّل أن يكون ذلك بالتنسيق مع الولايات المتحدة، سوف يشكّل أيضاً قاعدة مريحة ومناسبة لتحسين العلاقات بين الجانبين؛ كما وأنه سوف يشكّل عاملاً مؤثّراً لإحداث تغييراتٍ إيجابيةٍ بالنسبة لإسرائيل في ميزان القوى الإقليمي.